الأزمة السياسية في فلسطين:
تقارير جلسات السياسات العامة
٢٠٠٦

كلمة مفتاح

دون أدنى شك أن العام المنصرم شهد الكثير من التطورات على الصعيد الداخلي الفلسطيني، كان من أبرزها انشغال الساحة الفلسطينية في المناكفات السياسية وحتى الاقتتال الداخلي على حساب العمل على الصعيد الدولي لرفع الحصار عن الشعب الفلسطيني وإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية الأكثر عدلا وقدما في الأمم المتحدة.

وتزامن كل ذلك مع تصاعد العدوان الاحتلالي ضد أبناء الشعب الفلسطيني والحصار الدولي ما زاد من تدهور الأحوال المعيشية للمواطنين، وبخاصة العاملين في القطاع الحكومي، وعلى مختلف الصعد، كما تراجعت قدرة الحكومة على الوفاء بواجباتها والاضطلاع بمسؤولياتها.

أمام هذا الواقع المرير، وإسهاما في إيجاد حلول للمأزق الراهن الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، عملت المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح) على تنظيم سلسلة من جلسات السياسات العامة، دعي إليها نخبة من أصحاب الخبرة والكفاءة من: مفكرين، أكاديميين، سياسيين وممثلين عن القطاع الخاص، لتحليل الواقع الفلسطيني بمختلف أبعاده ومخاطره منذ تطبيق خطة شارون للانفصال أحادي الجانب من قطاع غزة، مرورا بالحصار الاقتصادي والسياسي للسلطة الفلسطينية ووثيقة الوفاق الوطني وانتهاء بأزمة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

ونتج عن هذه الجلسات سبعة أوراق سياسية تساهم في إيجاد الحلول من خلال تشكيل المواقف، وصقل الأفكار وفتح آفاق الحوار العام. من هنا تؤمن (مفتاح) أن من شأن تطبيق ما ورد من توصيات في هذه الأوراق إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية وكسر الحصار الاقتصادي والسياسي المفروض على السلطة الفلسطينية والعودة الى العملية السلمية للتوصل لحل للنزاع وفقا لمقررات الشرعية الدولية.

وها نحن نضع هذا الجهد المتواضع بين أيدي صناع القرار والقيادات الفلسطينية ليساهم في التوصل لخطة فلسطينية إستراتيجية موحدة، يكون لمؤسسات المجتمع المدني دورا فاعلا فيها، لتضع المجتمع الدولي عند مسؤولياته إزاء القضية الفلسطينية بوصفها قضية سياسية وليست إغاثية.

ولا يفوتنا في (مفتاح) أن نتقدم بجزيل الشكر والإمتنان لكل من ساهم في هذا الجهد.

المحتويات

ملخص	٥
الورقة الاولى : ماذا بعد خطة الانفصال، إمكانية تطبيق حل الدولتين	٢٩
الورقة الثانية : دور المجتمع المدني وتحديات المرحلة	٣٧
الورقة الثالثة : الحصار الاقتصادي والسياسي، الأبعاد وآليات المعالجة	٤٥
الورقة الرابعة : ميثاق عمل الكتل البرلمانية وحقوقها في المجلس التشريعي	٥١
الورقة الخامسة : فلسطين- لبنان، الربط والاختلاف	٥٥
الورقة السادسة : وثيقة الوفاق الوطني، تقييم الأداء والانجازات	٥٩
الورقة السابعة : أزمة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، المبادرات العملية والبدائل المتاحة	٦٣

ملخص

عقدت مؤسسة **مفتاح** سلسلة حوارات مغلقة في إطار برنامج السياسات العامة تناولت فيها مجموعة من القضايا الملحة على الساحة الفلسطينية، وقد انبثق عن هذه الحوارات مجموعة من أوراق السياسات العامة (سبعة أوراق)، اشتملت على تحليل للوضع الفلسطيني وما يعانيه من أزمات، وحاولت وضع تصورات وبدائل للخروج منها.

ويمكن إجمال أبرز ما تضمنته أوراق السياسيات العامة في ما يلي:

ملخص الورقة الأولى

ماذا بعد خطة الانفصال؟ إمكانية تطبيق حل الدولتين

أنهت خطة شارون للانفصال أحادي الجانب عن قطاع غزة الوجود الاستيطاني والعسكري الإسرائيلي في القطاع. وتثير هذه الخطة العديد من التساؤلات، منها: ماذا بعد الانفصال؟ وما هي الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذا الانفصال على الشعب الفلسطيني؟ وما هو أثر الانفصال على العملية السلمية وتنفيذ خارطة الطريق والرؤية الأمريكية حول حل الدولتين؟

الأبعاد المختلفة لعملية الانفصال (فك الارتباط)

كان لخطة الفصل أحادي الجانب أبعاد سياسية وتفاوضية مختلفة، فعلى الرغم من الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، فإن العديد من القضايا ما زالت معلقة؛ مثل المعابر، والمطار، والميناء، والربط بين الضفة وغزة عبر الممر الآمن، ما يجعل الانسحاب مجرد إعادة انتشار للاحتلال.

ومن ثم، فإن هناك خشية فلسطينية من استغلال إسرائيل لخطة الانفصال بغية تغيير أجندة التفاوض من القضايا الجوهرية (الاستيطان، والحدود، واللاجئين، والمياه، والدولة الفلسطينية) إلى القضايا الثانوية سابقة الذكر، وذلك بهدف الحصول على الوقت الذي يتطلبه إنجاز جدار الفصل العنصري، وعزل القدس، وإقامة معازل وكانتونات على جزء من الضفة الغربية، ونسف فرص قيام دولة فلسطينية مستقلة.

أما على مستوى الأبعاد الداخلية والأمنية، فقد فتحت خطة الفصل الباب أمام العديد من الإشكاليات المتعلقة بالعلاقات الفلسطينية– الفلسطينية، وبخاصة علاقة السلطة الوطنية مع الفصائل، وعلى رأسها "حماس"، والفلتان الأمني، وإجراء الانتخابات التشريعية في موعدها المحدد في ٢٥ كانون الأول ٢٠٠٦، ومشاركة حركة "حماس" فيها.

وهناك الأبعاد الاقتصادية، فقد تركت إسرائيل غزة بعد أن دمرت المقومات الاقتصادية والبنى التحتية فيها، وبعد أن وصلت معدلات الفقر والبطالة إلى مستويات غير مسبوقة، فالحكومة الإسرائيلية ما زالت تصر على نقل معبر رفح إلى منطقة حدودية بين مصر وغزة وإسرائيل، أو على الأقل تخصيص هذا المعبر الثلاثي لدخول البضائع والأفراد إلى القطاع، وهو ما يعني إحكام السيطرة على العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع العالم الخارجي.

نحو منهجية عمل وطنية لمواجهة الأبعاد المختلفة للانسحاب الإسرائيلي من غزة

هناك حاجة لإيجاد منهجية عمل موحدة يشترك فيها صانع القرار في السلطة الوطنية والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ بهدف بلورة خطة فلسطينية إستراتيجية تركز سياسياً على جوهر القضية الفلسطينية والحل الشامل، وعدم القبول بالحلول المرحلية، التي تسعى إسرائيل إلى فرضها عبر مشروع الدولة الفلسطينية المؤقتة في قطاع غزة وكانتونات الضفة الغربية، وجعل قضية إنهاء الاحتلال عن الضفة الغربية والقدس، ووقف جدار الفصل العنصري والتوسع الاستيطاني على رأس أجندة العمل الفلسطيني خلال المرحلة المقبلة. كما تعمل داخلياً على تحصين الجبهة الداخلية من خلال استمرار الحوار الوطني بين مختلف القوى على الساحة الفلسطينية، واعتماد مبدأ الشراكة السياسية والتعددية، وتقديم المصالح الوطنية على المصالح الفصائلية الضيقة، والعمل على توفير المناخ اللازم لإجراء الانتخابات التشريعية، ووضع حد لحالة الانفلات الأمني وفوضى السلاح، وتعدد السلطات وتوفير الأمن بمفهومه الشامل للمواطن، وضبط سلاح المقاومة.

أما اقتصادياً، فهناك حاجة لخطة تنمية اقتصادية تتسم بالشمولية للأراضي الفلسطينية كافة، والإصرار على الربط الاقتصادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارهما وحدة اقتصادية واحدة. والبدء في تنفيذ المشاريع الإستراتيجية والتنموية مثل الميناء، والمطار، واستثمار حقول الغاز، والمناطق الصناعية فيها.

ملخص الورقة الثانية

دور المجتمع المدني وتحديات المرحلة

طرحت التطورات السياسية المتمثلة بنتائج الانتخابات التشريعية التي جرت بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦ وفوز "حماس" فيها، الكثير من التحديات السياسية والفكرية والاجتماعية على مختلف مكونات المجتمع، وعلى وجه الخصوص على مؤسسات المجتمع المدني. وتدل النتائج المتواضعة التي حققتها القوائم الانتخابية التي خاضت الانتخابات باسم مؤسسات المجتمع المدني، أو بدعم منها، على ضعف الأداء لهذه المؤسسات، أو على الأقل وجود فجوات أو مواقع خلل في أسلوب عملها يحتاج إلى تشخيص، بهدف استخلاص العبر والخروج بحلول مناسبة.

تقييم دور مؤسسات المجتمع المدني:

على الرغم من كونٍ الظروف التي أحاطت بالانتخابات التشريعية كانت خاصة، وتم التصويت فيها وفقاً لمعايير سياسية مغلقة على تيارين هما "فتح" و"حماس"، فإن هناك ثغرات أدت إلى ضعف الأداء في مؤسسات المجتمع المدني، ومنها على سبيل المثال: ضعف التنسيق بين مكونات هذا المجتمع، واستبعاد بعضها النقابات المهنية والعمالية، ومحدودية الجزء الذي وقع على عاتقه مهمة التغيير، وتركزه في إطار مجموعة نخبوية صغيرة، والحد من قدرة هذه المؤسسات وتأثيرها في عملية صنع القرار ورسم السياسات العامة، والتركز الجغرافي لها في منطقة وسط الضفة الغربية (رام الله، القدس، بيت لحم) وفي مدينة غزة، وهو تركز عددي وتركز في الأنشطة والبرامج، وابتعادها عن الأنشطة والبرامج المتعلقة بتقديم المساعدات والخدمات، في الوقت الذي كانٍ فيه الجمهور بحاجة ماسة إلى هذه الخدمات، كما شكل تراجع الفكر التطوعي عاملاً آخر من عوامل ضعف مؤسسات المجتمع المدني.

متطلبات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني:

يتطلب الخروج من الأزمة التي تعاني منها مؤسسات المجتمع المدني معالجة نقاط الضعف والثغرات في عملها، من خلال التركيز على البعد الأفقي في عملها، وتفعيل دورها في مختلف المناطق، وتحرير النقابات المهنية والاتحادات العمالية، وتفعيل دورها، وإشراكها في تجمعات مؤسسات المجتمع المدني، وفي عملية رسم خططها وتوجهاتها، وتوجيه أنشطة وبرامج مؤسسات المجتمع المدني إلى المجالات التي تبرز الحاجة الجماهيرية لها، وتعزيز العمل التطوعي في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني وبرامجها، من خلال تبني أنشطة تتعلق بالقضايا العامة، وتخاطب الشعور بالانتماء، والانخراط في عملية الإصلاح ومكافحة مظاهر الفساد، وخلق رأي عام مناهض لهذه المظاهر، والعمل على تعزيز البعد المؤسسي وقيم الشفافية والديمقراطية داخل المجتمع المدني ومؤسساته.

ملخص الورقة الثالثة

الحصار الاقتصادي والسياسي للسلطة الوطنية: الأبعاد وآليات المعالجة

تعاني السلطة الوطنية الفلسطينية من أزمة خانقة طفت إلى السطح مباشرة بعد تسلم الحكومة الجديدة برئاسة "حماس" مهامها، حيث أخضع الشعب الفلسطيني لحصار ومقاطعة اقتصادية وعزلة سياسية، بعد أن علقت الدول المانحة المساعدات المقدمة للحكومة الفلسطينية، وقررت قطع اتصالاتها السياسية كافة معها.

وتتمثل أبعاد الأزمة اقتصادياً في عدم قدرة السلطة على دفع رواتب موظفيها، وعدم قدرتها على الاقتراض الداخلي، ووقف معظم البنوك تعاملاتها معها بعد تهديد إسرائيل بوقف التعاملات المصرفية معها.

أما الأبعاد السياسية، فمن المتوقع إنهاء العملية السياسية التي بدأت في مدريد وأوسلو والاتفاقيات التي تلتها، واستمرار إسرائيل في فرض حلول تصفوية من جانب واحد بحجة غياب الشريك الفلسطيني، وبشكل يحفظ المصالح الإسرائيلية، ويلبي متطلبات الأمن الإسرائيلي على حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه، وبروز إمكانية انهيار السلطة، وظهور المليشيات المحلية التي تشكل بيئة ملائمة لحرب أهلية.

آليات مقترحة للخروج من الأزمة:

يقتضي كسر العزلة السياسية والحصار الاقتصادي المفروض على الشعب الفلسطيني البحث في إستراتيجيات عدة، أهمها عقد مؤتمر إنقاذ وطني للوصول إلى رؤية فلسطينية موحدة وبرنامج عمل متفق عليه، يمثل الحد الأدنى المقبول فلسطينياً، وتقديمه للعالم كبرنامج فلسطيني لكل القوى الفلسطينية، وإقامة حكومة إنقاذ وطني تستند إلى برنامج الحد الأدنى الذي يتم التوصل إليه في الحوار الوطني الشامل، على

أن تتمتع هذه الحكومة بشبكة أمان من المجلس التشريعي لفترة زمنية متفق عليها، أو الوصول إلى توافق، بحيث تتولى الحكومة تنفيذ البرنامج الوطني الداخلي، وتتولى مؤسسة الرئاسة متابعة القضايا الخارجية، وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، بإشراك كل القوى الفلسطينية فيها، وتأكيد مرجعيتها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

وحتى يؤتي الحوار الوطني نتائجه، يمكن استغلال القنوات التي تتيحها مؤسسة الرئاسة للتخفيف من الحصار والعزلة السياسية، على أن لا يؤدي ذلك إلى خلق حكومة بديلة، أو حكومة ظل تديرها مؤسسة الرئاسة.

ملخص الورقة الرابعة

ميثاق عمل للكتل البرلمانية وحقوقها في المجلس التشريعي

في إطار الالتزام بالمنهج الديمقراطي في الحياة السياسية الفلسطينية، واحترام مبدأ التعددية، فإن هناك حاجة لإرساء تقاليد عمل برلمانية، وفي مقدمتها اعتماد مبدأ تشكيل الكتل البرلمانية.

وفي هذا الصدد، لا بد من الالتزام بمجموعة من المبادئ التي تتعلق بحقوق الكتل البرلمانية وواجباتها، ومن أهمها: حق القوائم الفائزة في تشكيل كتلة برلمانية تجمع أعضاءها، وحق كل كتلة في وضع لائحة داخلية تنظم عملها، وحقها في اختيار رئيس لها، وفصل أي من أعضائها أو قبول استقالته، وأن يتم وضعها في صورة القضايا المهمة المتعلقة بعمل المجلس التشريعي، وإشغال رئاسة بعض اللجان مثل لجنة الموازنة العامة ولجنة الرقابة لحقوق الإنسان والحريات العامة، وحقها في عقد اتفاقيات مع أي كتلة أخرى تتعلق بتنسيق العمل فيما بينها، وحقها في تقديم مشاريع القوانين، وطلب حجب الثقة عن الحكومة أو أحد أعضائها، وحقها في المشاركة في الهيئات المساندة لعمل المجلس (لجنة شؤون المجلس، هيئة الإشراف على مكتبة المجلس، هيئة الإشراف على وحدة البحوث البرلمانية، ... الخ)، وحقها في مقر عمل مناسب في مبنى المجلس، واستخدام مرافق المجلس لممارسة أعمالها البرلمانية، وأن يخصص المجلس موازنة لها، وأن يتمتع رؤساؤها بحق الأولوية في الكلام أو الرد على مشاريع القوانين أو بيان الحكومة أو منح الثقة للحكومة أو حجبها عنها، وطلب رفع الجلسة بقصد التشاور بين أعضاء الكتلة في الموضوع المطروح للنقاش قبل التصويت عليه، ومراعاة تمثيلها في إيفاد الوفود الرسمية للمجلس أو استقبال الوفود القادمة إليه، وحقها في تشكيل تجمع مؤقت لغرض خاص يهمُّها.

أما واجبات الكتل البرلمانية، فتتمثل بـ: الالتزام باحترام التقاليد البرلمانية والعمل المهني، والالتزام بعدم استخدام وثائق المجلس وموجوداته والمعلومات التي تحصل

عليها منه في غير مجال العمل البرلماني، وإبلاغ لجنة شؤون المجلس ورئيس المجلس بأية تغييرات تطرأ على تركيبة الكتلة أو تشكيلها، وأن لا ترشح الكتلة أكثر من عضو واحد من أعضائها للمنصب نفسه في المجلس، وتعهدها بحث أعضائها على الالتزام بأحكام القانون والنظام الداخلي للمجلس.

ملخص الورقة الخامسة

فلسطين - لبنان: الربط والاختلاف

طرحت التطورات المتلاحقة على الساحتين الفلسطينية واللبنانية في أعقاب عملتي المقاومة (الوهم المتبدد) (والوعد الصادق)، وما تبعها من هجوم واسع شنته إسرائيل على غزة ولبنان، العديد من التساؤلات حول إمكانيات ربط الخيار الفلسطيني بالخيار اللبناني، وأبعاد هذا الربط ومدى تأثيره على الوضع الفلسطيني الراهن.

أوجه الشبه والاختلاف بين المقاومتين: هناك العديد من أوجه الشبه والاختلاف بين المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية تتمثل في العدو المشترك (إسرائيل)، وأسلوب

العمل لدى المقاومتين، المتمثل بحرب العصابات، وكذلك أسلوب العدو وأسلحته في مواجهة الحركتين، ثم الهدف من الصراع المتمثل في تحرير الأرض.

من ناحية أخرى، لم يعد كل من حزب الله و"حماس" حركتي مقاومة فحسب، بل أصبحتا كذلك طرفاً في السلطة، وهناك من يرى أن حزب الله يمثل خطوة متقدمة لإيران في المنطقة، وكذلك الحال هناك من يتساءل حول إمكانية وجود أجندة خاصة لـ"حماس" في إطار الصراع الإقليمي (محور سوريا – إيران).

وفي المقابل، فإن أوجه الخلاف بين الحالتين كثيرة، فالبعض يرى أن تجربة حزب الله أعمق وأكثر تأثيراً في المقاومة، وهو ما أظهرته الحرب الأخيرة التي استمرت نحو خمسة أسابيع، أما المقاومة الفلسطينية وعلى الرغم من كل إيجابياتها في مواجهة العدو واستمرار شعلتها متقدة طيلة سنوات الصراع، فإنها تعاني من غياب القيادة الموحدة وضعف التدريب والخبرة، وغياب التنسيق بين الأذرع العسكرية وضعف التسلح.

كذلك، فإن المحيط الذي تعمل فيه المقاومة مختلف في الجانبين، فلبنان دولة ذات حدود معترف بها، والمجال مفتوح أمام المقاومة فيها للتزود بالسلاح، أما الحالة الفلسطينية فعلى العكس تماماً، فإنه وعلى الرغم من الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، فإن ذلك لا يعني أن الاحتلال انتهى عن الأراضي الفلسطينية، وأن هناك حدوداً نهائية معترفاً بها.

وأخيراً، فإن الفرقاء في الحالة اللبنانية، بمن فيهم حزب الله، يدركون أهمية الموقف الموحد في مواجهة الأزمة وإيجاد الحلول لها، وهو ما لم يتحقق على الساحة الفلسطينية على الرغم من التوقيع بالأحرف الأولى على وثيقة الوفاق الوطني.

إمكانيات الربط بين المسألتين:

وفيما يتعلق بإمكانيات الربط بين القضيتين اللبنانية والفلسطينية، هناك من يرى أن الربط بينهما يساعد في إثارة الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية، باعتبارها الجذر الحقيقي للصراعات التي تشهدها المنطقة، وعلى اعتبار أن الربط بين المسألتين أيضاً أمر طبيعي؛ فالعدو واحد، والهدف واحد، وهناك إمكانية للاستفادة من التعاطف الذي يحظى به لبنان دولياً وشعبياً عبر الربط بين القضيتين، وبخاصة إذا ما نتج عن هذا الاهتمام الدولي عقد مؤتمر دولي لحل القضايا العالقة في المسألتين، كذلك فإن مبادئ التسوية المطروحة في لبنان لا تؤثر سلباً على مبادئ التسوية المطروحة فلسطينياً، ما يجعل الربط بين المسألتين غير مؤذ.

وفي المقابل، هناك من يرى بعدم الربط بين المسألتين، لأن الأزمة في لبنان أدت إلى تأخير محاولات البدء في مفاوضات فلسطينية – إسرائيلية حول الجندي الإسرائيلي، كما أن الربط السياسي، وبخاصة مع حزب الله، قد يؤدي إلى ربط القضية الفلسطينية بإيران، وهو ما سيلحق الخسارة بهذه القضية.

وهناك من يدعو إلى الربط بين المسألتين في كل ما من شأنه أن يعود بالنفع على القضية الفلسطينية، وبخاصة ما يتعلق بالمفاوضات السياسية وتطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتجنب سلبيات هذا الربط كلما كان ذلك ممكناً، وبخاصة ما يتعلق بمحاولات ربط الجانب الفلسطيني بالمحاور الإقليمية (محور سوريا – إيران).

ملخص الورقة السادسة

وثيقة الوفاق الوطني: سيناريوهات وبدائل المرحلة المقبلة

بعد أن فشلت مفاوضات تشكيل حكومة ائتلافية مع الفصائل والقوائم البرلمانية الأخرى، وبعد تشكيل "حماس" لحكومة تعكس برنامجها ومواقفها التقليدية، وبعد أن واجهت الحكومة الجديدة حصاراً دولياً وإقليمياً شاملاً شل حركتها، وحال دون استجابتها للمتطلبات الداخلية، كما ترافق ذلك مع استقطاب شديد بين الفصيلين الرئيسيين على الساحة الفلسطينية "حماس" و"فتح"، وصل إلى حد الاقتتال وتهديد الوحدة الوطنية والقدرة على الصمود الداخلي ومواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي – بعد ذلك كله، جاءت الدعوة للحوار الوطني على أرضية "وثيقة الوفاق الوطني"، التي تضمنت معالجة مجمل القضايا الخلافية، سواء ما يتعلق بالدولة الفلسطينية التي ينبغي أن تقوم على حدود الرابع من حزيران ٦٧ وعاصمتها مدينة القدس، أم ما يتعلق بعودة اللاجئين إلى ديارهم، والتأكيد على حق المقاومة وتركيزها في الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧، وتفعيل منظمة التحرير وإعادة تشكيلها على أساس مبدأ التمثيل النسبي قبل نهاية العام ٢٠٠٦، والتوافق على أن إدارة المفاوضات من صلاحيات هذه المنظمة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية خلال أسبوعين من التوقيع على الوثيقة.

وقد أعادت عملية كرم أبو سالم وما تبعها من العملية العسكرية الإسرائيلية "أمطار الصيف" خلط الأوراق على الساحتين الفلسطينية والإسرائيلية على حد سواء، وأصبحت خيارات الطرفين وبدائلهما غير واضحة تماماً، إلا انه يمكن تصور عدد من السيناريوهات أو البدائل للتعامل مع الوضع القائم التي يمكن إجمالها فيما يلي:

- **أولاً– استمرار الوضع القائم:** بما يتضمنه هذا البديل من استقطاب داخلي وتعدد استراتيجيات إدارة الصراع وفقا لأجندة كل فصيل، وتصاعد العدوان الإسرائيلي وحالة الفلتان الأمني، وتصاعد معدلات

الفقر والبطالة واستمرار الحصار الدولي الشامل سياسيا واقتصاديا، والإبقاء على الشكل الرمزي للسلطة.

ويعد هذا السيناريو من أسوا السيناريوهات الممكنة كونه يشكل بيئة ملائمة لتنفيذ المخططات الإسرائيلية القائمة على إخضاع الشعب الفلسطيني وكسر إرادته وإجباره على قبول ما تعرضه إسرائيل.

- **ثانياً- حل السلطة والعودة إلى ما قبل أوسلو:** يرى أنصار هذا التوجه أن السلطة فقدت مبرر وجودها، فهي فشلت في إنهاء الاحتلال وفشلت في مواجهة سياساته، وفشلت كذلك في بناء مؤسسات القانون والنظام وتوفير مقومات الوجود الفلسطيني وبناء الاقتصاد المستقل. ويعني هذا الخيار تحميل إسرائيل مسؤولياتها كدولة احتلال، كما يفتح هذا الخيار المجال أمام طلب الحماية الدولية أو تشكيل قيادة وطنية موحدة تتولى إدارة شؤون المواطنين، كما كان الحال قبل التوقيع على اتفاقيات أوسلو وقيام السلطة الوطنية.

إلا أن هناك من يرى أن تبني هذا الخيار يعني التخلي عن الإنجازات التي حققها الشعب الفلسطيني على الأرض، ويتناقض كذلك مع ما تم التوافق عليه في وثيقة الوفاق الوطني من ضرورة الحفاظ على السلطة الوطنية، ومن المحاذير الأخرى لهذا الخيار عدم وجود من سيتحمل مسؤولية نحو (١٥٠ ألف موظف) يعيلون نحو مليون مواطن.

- **ثالثاً- خيار المفاوضات:** يقوم هذا الخيار على أمل التوصل إلى قناعة من قبل الأطراف بالعودة إلى طاولة المفاوضات على أساس خارطة الطريق، ويرى البعض أن هذا الخيار لا مفر منه؛ كون البديل عن المفاوضات فرض حل منفرد من جانب إسرائيل بتأييد دولي وعربي. وفي المقابل هناك من يرى أن خيار المفاوضات أثبت فشله، فبعد نحو سبع سنوات من المفاوضات لم يتم تحقيق أي إنجاز يذكر، كما أن إسرائيل، بما فرضته على الأرض من حقائق (توسع استيطاني، جدار الفصل العنصري، خطط لتجميع المستوطنات، الانفصال، ترسيم الحدود من جانب واحد) قد أسقطت هذا الخيار.

- **رابعاً- الجمع بين المقاومة والمفاوضات مع الحفاظ على السلطة:** ينطلق هذا الخيار من ضرورة الجمع بين المقاومة المسلحة والتفاوض، على اعتبار أن ذلك يشكل ورقة ضغط أساسية على إسرائيل، ويرى أنصار هذا التوجه أن المقاومة المسلحة هي التي فرضت على إسرائيل الانسحاب

من قطاع غزة دون قيد أو شرط، كما أنها تشكل البديل الطبيعي بعد أن وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود.

ويمكن، من وجهة نظر أنصار هذا الخيار، الاتفاق بين القوى الفلسطينية على إستراتيجية موحدة للمقاومة وأشكالها وحدود ممارستها، إلا أنه، وفي المقابل، هناك من يرى أن التجربة تشير إلى استحالة الجمع بين السلطة والمقاومة المسلحة، وبخاصة مع التفوق الكبير لإسرائيل بما تملكه من قوة عسكرية كبيرة وانحياز دولي لها، أدى فيما أدى إليه إلى نزع الشرعية عن النضال من أجل التحرر ووصم مقاومة الاحتلال بالإرهاب.

ملخص الورقة السابعة

أزمة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية:
المبادرات العملية والبدائل المتاحة

لم يستمر الشعور بالتفاؤل الذي ساد النخبة السياسية الفلسطينية في أعقاب الإعلان عن التوصل إلى اتفاق حول محددات تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بعد أن تم التراجع عن الاتفاق، وهو ما حال دون نجاح جهود تشكيل حكومة الوحدة حتى تاريخه، وهو ما أصاب بالشلل شبه التام النظام السياسي الفلسطيني، وأدى إلى تصاعد الأزمة التي طالت مجمل نواحي الحياة في المجتمع الفلسطيني، كما بدأ الاستقطاب الشديد بين الاتجاهين الأساسيين "فتح" و"حماس" ينعكس على شكل صدامات مسلحة واقتتال دام سقط فيه العديد من الضحايا.

"نداء من أجل فلسطين"

أمام هذا الوضع الخطير، تداعت العديد من القوى الوطنية والفكرية لوضع وثيقة بعنوان "نداء من أجل فلسطين"، تتضمن مجموعة من المبادرات العملية للخروج من الأزمة مرتبة وفقاً للأولوية على النحو التالي:

الخيار الأول: تشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس وثيقة الوفاق الوطني، ومحددات البرنامج السياسي، مع تحديد سقف زمني لهذا الحوار نهاية شهر رمضان من العام الحالي، وأن يترافق ذلك مع انعقاد اللجنة العليا لتفعيل منظمة التحرير.

الخيار الثاني: يتم اللجوء إليه في حالة تعثر الخيار الأول ويتمثل في:

١- تشكيل حكومة فلسطينية انتقالية مستقلة تُمنح شبكة أمان من المجلس التشريعي لمدة عام وتتولى معالجة الوضع الداخلي.

٢- تشكل منظمة التحرير الفلسطينية المرجعية العليا للسلطة، وتتولى الملف السياسي، على أن تنعقد اللجنة العليا لتفعيل المنظمة والعمل على تطويرها.

٣- وضع خطة وطنية لإنهاء حالة الفلتان الأمني.

٤- تكريس الفترة الانتقالية لتعزيز حوار هادئ بعيداً عن الاستقطاب للاتفاق على آليات تطبيق وثيقة الوفاق الوطني.

وتترافق هذه المبادرات مع خلق رأي عام داعم ومساند من جهة وضاغط على الاتجاهين الرئيسين "فتح" و"حماس" للقبول بها وضمان تحقيقها من جهة أخرى.

وتثير المبادرات العملية التي تضمنها النداء عدداً من التساؤلات تتمثل فيما يلي:

حكومة وحدة وطنية أم حكومة من المستقلين؟

هناك توجه عام بتفضيل خيار حكومة الوحدة الوطنية على سائر الخيارات الأخرى على الرغم من وجود إدراك عام بأن فرص وضع هذا الخيار موضع التطبيق تتضاءل يوماً بعد يوم، إلا أن هذا الخيار يتمتع بمزايا أهمها:

١. إنه خيار مفضل ومقبول من كل الأطراف.
٢. إن الحوار حوله قطع أشواطاً طويلة وتم التوصل فيها إلى نهايات (وثيقة المحددات).
٣. إنه يلقى دعماً شعبياً ويلتف حوله رأي عام مؤيد.
٤. إنه يشكل أرضية للتعامل الواقعي مع المطالب الدولية؛ فهو لا يعني الخضوع التام لشروط الرباعية، ولا يعني إدارة الظهر لها، وإنما يمكن من الالتفاف عليها.
٥. إنه يقدم فرصة لإنهاء الحصار الاقتصادي والسياسي على الشعب الفلسطيني.

وعلى الرغم من كل المزايا السابقة لخيار حكومة الوحدة الوطنية، فإن هناك معوقات تحول دون اعتماده، لعل من أبرزها صعوبة الاتفاق على برنامج سياسي لهذه الحكومة يجمع بين العمل السياسي والمقاومة.

أما ما يتعلق بالخيار الثاني (حكومة المستقلين)، فهو خيار يتطلب توافقاً وطنياً عاماً والتفافاً جماهيرياً واسعاً حوله. وسيشكل مخرجاً عملياً بسبب التناقضات بين القوى الوطنية حول حكومة الوحدة الوطنية، ويشكل في الوقت ذاته أقل الضرر الذي يمكن أن يقع بمصلحة حركة "حماس"؛ لأن الحركة بهذا الخيار تحتفظ بقوتها في المجلس التشريعي.

كما يمثل هذا الخيار هدنة مؤقتة في الصراع الجاري بين القوى الوطنية، ويوقف الانزلاق نحو الاقتتال الداخلي، ويعطي الجمهور فرصة لالتقاط الأنفاس سياسياً واقتصادياً، ويوحد الموقف الفلسطيني في مواجهة أي تحرك سياسي مقبل باتجاه القضية الفلسطينية.

وعلى الرغم من المزايا السابقة لهذا الخيار (حكومة المستقلين)، فإن هناك محددات له أبرزها أن هذا الخيار لا يلقى قبولاً من حركة "حماس"، ومن ثم فإنه لن يحل موضوع الصراع المحتدم على السلطة بين "حماس" و"فتح". من جهة أخرى، يُبقي مشكلة البرنامج السياسي للحكومة قائمة.

لجنة عليا لتفعيل المنظمة أم لجنة مرجعية للمفاوضات؟

يتكرر في كل الوثائق التي تم التوافق عليها بين القوى والفصائل الفلسطينية التأكيد على ضرورة تطوير منظمة التحرير، وذلك عبر تفعيل اللجنة العليا التي تم التوافق عليها في حوار القاهرة في آذار ٢٠٠٥. وهناك جدل حول الآليات التي ينبغي اتباعها في هذا المجال، فإجراء انتخابات للمجلس الوطني يتطلب اتفاقاً على الإجراءات والآليات، وهو ما يحتاج إلى سنة على الأقل، كما أن إعادة تشكيل المجلس الوطني من خلال أسلوب المحاصصة أمر غير ممكن؛ لأن "حماس" تطالب بـ ٤٠– ٦٠٪ من عضوية هذا المجلس، وهو ما لا يمكن قبوله من الفصائل الأخرى، وعليه فإن هناك حاجة إلى التوصل إلى صيغة عملية متفق عليها لإشراك "حماس" في منظمة التحرير الفلسطينية، ومن أبرز الخيارات المطروحة في هذا المجال، إشراك "حماس" في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير من خلال مشاركة رئيس الوزراء ورئيس المجلس التشريعي وممثل عن "حماس" وآخر عن الجهاد الإسلامي في هذه اللجنة، ويضمن ذلك لـ"حماس" الثقل نفسه الذي تتمتع به "فتح" في هذه اللجنة، وخاصة أن اتخاذ القرارات فيها يتم بالتوافق.

ولكن المشكلة تكمن من وجهة نظر البعض في كون "حماس" لا تود أن يكون لها دور في المنظمة، وإنما ترغب في الإمساك والتحكم بها وإعادة تشكيلها على أساس نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة. أما البديل الثاني المطروح، فهو تشكيل لجنة مرجعية للمفاوضات، تتمثل فيها كل القوى والفصائل الفلسطينية، فهذا الخيار يضمن المسؤولية الجماعية على المفاوضات، والمحافظة على الثوابت الوطنية، ويحول دون تنصل أي فصيل من مسؤولياته في هذا المجال. إلا أن موقف "حماس" من هذا الخيار أصبح واضحاً بعد أن عادت وطالبت بشطب هذا البند من وثيقة المحددات.

الرأي العام الضاغط وسيلة للخروج من الأزمة:

إن الاستقطاب الحاد الذي يشهده المجتمع الفلسطيني بين حركتي "فتح" و"حماس"، يتطلب تدخلاً جماهيرياً واسعاً لإخراج الصراع من إطار هذا الاستقطاب. ويتطلب خلق رأي عام داعم لأي من البدائل العملية السابقة تحمل مختلف القوى الأخرى على الساحة الفلسطينية، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني المسؤولية، لدفع الأطراف نحو الحوار من أجل التوصل إلى اتفاق ومخاطبة الشارع عبر كل الوسائل الممكنة من ندوات إعلامية، ولقاءات جماهيرية، وتثقيف، وتوعية حزبية، للتعريف بمختلف التطورات على الساحة الفلسطينية والخيارات العملية للخروج من الأزمة.

النص الكامل للأوراق

ماذا بعد خطة الانفصال؟
إمكانية تطبيق حل الدولتين

مدخـــل

أنهت إسرائيل وجودها الاستيطاني والعسكري في قطاع غزة، بعد أن أخلت نحو ثمانية آلاف وخمسمائة مستوطن من احدى وعشرين مستوطنة، في إطار خطة شارون للانفصال أحادي الجانب الذي تقرر بموجبها فك الارتباط عن قطاع غزة، وتفكيك المستوطنات القائمة فيه، إضافة إلى إخلاء ٤ مستوطنات في شمال الصفة الغربية.

وقد لقي مشروع شارون للانفصال من جانب واحد تأييداً من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والرباعية، على اعتبار أن ذلك يشكل خطوة على طريق عملية السلام، فيما تراوح الموقف الفلسطيني بين الترحيب والتخوف من هذا المشروع.

فقد وجد البعض في خطة الانفصال أهمية كبيرة على اعتبار أنها المرة الأولى التي تقوم فيها إسرائيل بتفكيك مستوطنات يهودية من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وذلك بإزالتها خمسة وعشرين مستوطنة من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، كما أنها المرة الأولى التي تنسحب فيها إسرائيل من أراض فلسطينية إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وهو ما يمثل سابقة مهمة يمكن البناءً عليها في التعامل مع قضية الضفة الغربية والقدس الشرقية، وبخاصة أن إخلاء المستوطنات تم على يد أرئيل شارون الذي يعد الأب للمشروع الاستيطاني الصهيوني.

ونظر البعض الآخر إلى خطة الانفصال باعتبارها عملية إعادة انتشار تأتي في إطار جهود إسرائيل للتخفيف من أزمة الاحتلال التي برزت بعد قيام إجماع دولي على مطلب إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة، ومن ثم تأتي هذه الخطة لاختراق هذا الإجماع الدولي والحيلولة دون العودة إلى عملية السلام، ودفع الاستحقاقات التي

ستنتج عن هذه العملية، وفي مقدمتها إنهاء الاحتلال عن الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

وأياً كانت النوايا الإسرائيلية من طرح خطة الانفصال أحادي الجانب عن قطاع غزة وجزء من شمال الضفة الغربية، فإن طرح هذه الخطة وتنفيذها يطرح العديد من التساؤلات، وفي مقدمتها ماذا بعد الانفصال؟ وما هي الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذا الانفصال على الشعب الفلسطيني؟ وما هو أثر الانفصال على العملية السلمية وتنفيذ خارطة الطريق والرؤية الأمريكية حول حل الدولتين؟ وما هو تأثير الخطة على مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية والقدس؟ ثم ما هي الخطوات ومنهجية العمل التي ينبغي على صانع القرار في السلطة الوطنية الفلسطينية، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، اتباعها للتصدي للآثار السلبية لخطة الفصل على المشروع الوطني الفلسطيني مشروع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؟

وتتضمن المحاور التالية استعراضاً للأبعاد المختلفة لهذه الخطة والنتائج المترتبة عليها وآليات مواجهة آثارها على الشعب الفلسطيني ومشروعه الوطني.

أولاً- الأبعاد المختلفة لعملية الانفصال (فك الارتباط)

كان للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وجزء من شمال الضفة الغربية أبعاد مختلفة على الشعب الفلسطيني وقضيته، يمكن استعراضها كما يلي:

الأبعاد السياسية والتفاوضية

على الرغم من الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وتفكيك المستوطنات والمواقع العسكرية التي كانت قائمة طيلة سنوات الاحتلال الإسرائيلي للقطاع الذي دام نحو ٣٨ عاماً، إلا أن العديد من القضايا ما زالت معلقة، ما يجعل الانسحاب مجرد إعادة انتشار للاحتلال، فهناك موضوع المعابر التي ما زالت إسرائيل تصر على التحكم فيها، ومشكلة المطار وإعادة تأهيله وافتتاحه، وهو الأمر الذي ترفضه إسرائيل، ومشكلة الميناء وبنائه وشروط افتتاحه، وهو ما يؤكد على أن إسرائيل لا تزال تتحمل المسؤولية على المناطق التي تم إخلاؤها ويدحض ادعاء إسرائيل بانتهاء احتلالها لقطاع غزة وتوجهها للحصول على قرار من مجلس الأمن بهذا الخصوص.

كذلك لم يتم الاتفاق على موضوع الربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة عبر الممر الآمن، حيث تتعدد الطروحات الإسرائيلية في هذا المجال، إذ يجري الحديث عن إقامة طريق تحتي يربط المنطقتين، وحديث آخر عن إقامة سكة حديد تنقل الركاب والبضائع بين الضفة والقطاع دون توقف.

ومن ثم، فإن هناك خشية فلسطينية من استغلال إسرائيل لخطة الانفصال بغية تغيير أجندة التفاوض من القضايا الجوهرية المنصوص عليها في اتفاقيات السلام (الاستيطان والحدود، اللاجئين، المياه والدولة الفلسطينية) إلى قائمة موضوعات جديدة (الميناء، والمطار، والمعابر، والعلاقة مع الضفة الغربية).

وذلك بهدف الحصول على الوقت الذي يتطلبه إنجاز جدار الفصل العنصري، وعزل القدس، وإقامة معازل وكانتونات للشعب الفلسطيني على جزء من الضفة الغربية، ومن ثم نسف فرص قيام دولة فلسطينية مستقلة.

ويعزز المخاوف الفلسطينية في هذا المجال ما تطرحه إسرائيل من مشاريع لتعزيز الاستيطان في الضفة الغربية، وبخاصة في التجمعات الاستيطانية الرئيسية وفي القدس ومحيطها وفي الأغوار، والتسريع في استكمال بناء الجدار، وعزل القدس بهدف خلق واقع على الأرض يصعب معه تحقيق أي شكل من أشكال السيادة الفلسطينية مستقبلاً. ومن ثم فرض مشروع شارون للدولة الفلسطينية المؤقتة بعد قيام إسرائيل برسم حدود هذه الدولة من جانب واحد.

وعلى الرغم من وجود بعض المحاولات للربط بين خطة فك الارتباط من جهة، وخطة خارطة الطريق من جهة أخرى، على اعتبار أن الانسحاب من غزة خطوة في إطار هذه الخطة، فإن إسرائيل ترى أن خطة خارطة الطريق لن تكون نافذة حتى ينزع الفلسطينيون سلاح الفصائل العسكرية، وفي مقدمتها سلاح "حماس"، وهو ما يلقى دعماً وتأييداً من الولايات المتحدة الأمريكية والرباعية التي تطالب السلطة الفلسطينية بتنفيذ الجوانب المتعلقة بها من الخطة، وفي مقدمتها نزع أسلحة الفصائل المسلحة، ومن ثم من غير المتوقع أن تقوم الأطراف الدولية بالضغط على إسرائيل لمواصلة العملية السلمية، أو التوجه نحو مفاوضات الوضع النهائي في المدى القريب.

الأبعاد الداخلية والأمنية

فتح الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة الباب أمام العديد من القضايا والإشكاليات المتعلقة بالعلاقات الفلسطينية- الفلسطينية، وبخاصة علاقة السلطة الوطنية مع الفصائل، وعلى رأسها "حماس"، وموضوع الفلتان الأمني، واستعراض القوة الذي برز على الساحة الفلسطينية من قبل بعض الفصائل، وكذلك موضوع إجراء الانتخابات التشريعية في موعدها المحدد في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦، ومشاركة حركة "حماس" فيها، وأخيراً موضوع سحب السلاح من فصائل المقاومة.

فقد شهدت الأيام القليلة التي تلت الانسحاب الإسرائيلي من غزة استعراضاً للقوة الفصائلية، بحيث ظهرت غزة كغابة سلاح وسط تعدد للرايات والشعارات في مقابل

ضعف عام طبع أجهزة السلطة الأمنية والإدارية التي ما زالت تعاني من آثار التدمير من قبل قوات الاحتلال، وبطء الإصلاح فيها، وهو ما يثير التخوف من أن يصبح الوضع في قطاع غزة شبيهاً بما يحدث في الصومال.

كما أن هناك خشية فلسطينية من نجاح مشروع شارون وإستراتيجيته في فك الارتباط، ووضع "حماس" في مواجهة مع السلطة وحركة "فتح"، وهو ما بدت بوادره في الاحتكاكات التي شهدها القطاع بين الجانبين، التي اعتبرها البعض توجهاً من "حماس" للانقلاب على السلطة باستخدام القوة، وعدم الانتظار لإجراء الانتخابات التشريعية ومعرفة نتائجها.

كذلك فقد تسارعت مظاهر الانفلات الأمني بعد الانسحاب الإسرائيلي، حيث تضاعفت الجرائم والاعتداءات على المواطنين والمسؤولين وممتلكاتهم، وعلى المؤسسات العامة والحكومية، وحوادث الاغتيال والاختطاف والاحتجاز للأجانب، وحوادث إطلاق النار العشوائي وترويع المواطنين، والاعتداء على الأملاك الخاصة من محلات وفنادق ومطاعم ومنازل، وانتشار فوضى السلاح ... الخ.

ورافق ذلك كله عجز شبه تام من قبل السلطة وغياب الإجراءات الوقائية والقانونية الرادعة لهذه الجرائم والذين يقفون وراءها، وهو ما هدد أمن المواطن والمجتمع واستقرارهما، وخلق أجواء من عدم الثقة بالسلطة وأجهزتها.

ومن جهة أخرى، بدأت العديد من الإشكاليات بالبروز فيما يتعلق بإجراء الانتخابات التشريعية، وفي مقدمتها التهديدات الإسرائيلية بتعطيل الانتخابات إذا اشتركت حركة "حماس" فيها، والضغط الإسرائيلي والدولي على السلطة الوطنية لتفكيك الأذرع العسكرية لـ"حماس" وغيرها من الفصائل، ما يمهد الطريق لحدوث صدام بين الجانبين، ويهدد العملية الانتخابية واحتمالات إجراءاتها في موعدها.

الأبعاد الاقتصادية

تركت إسرائيل غزة بعد أن دمرت المقومات الاقتصادية والبنى التحتية فيها، وبعد أن وصلت معدلات الفقر والبطالة إلى مستويات غير مسبوقة (ما يقارب من ثلثي سكان القطاع يعيشون تحت خط الفقر، ومعدل بطالة يتجاوز ٥٠٪ من حجم القوى العاملة، وركود اقتصادي عام). وعلى الرغم من الوعود الدولية بتقديم المساعدات لقطاع غزة، والتركيز على عمليات الإغاثة، وترميم البنى التحتية، وإقامة المشاريع التنموية، وتوجيه الاستثمارات إلى هذه المنطقة، فإن هذه الوعود تواجه بالعديد من التحديات التي أهمها إصرار إسرائيل على التحكم بالمعابر بين غزة والعالم الخارجي، وبين غزة والضفة الغربية، فالحكومة الإسرائيلية ما زالت تصر على السيطرة والتدخل المباشر في معبر رفح، وذلك عبر طلب نقله إلى منطقة حدودية بين مصر وغزة وإسرائيل، وتحويله إلى معبر ثلاثي أو على الأقل تخصيص هذا المعبر الثلاثي لدخول البضائع والإفراد إلى القطاع، وهو ما يعني إحكام السيطرة على العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع العالم الخارجي.

وما زالت إسرائيل تضع العراقيل أمام أي اتفاق بشأن المطار والميناء في غزة، كذلك فإن إسرائيل أعلنت بأنها ستمنع دخول العمال الفلسطينيين من قطاع غزة حتى العام ٢٠٠٨ على أبعد مدى.

وتشير الدراسات الاقتصادية، وفي مقدمتها تقارير البنك الدولي، إلى أنه من غير الممكن أن تكون هناك فرصة لتنمية اقتصادية أو جلب للاستثمارات الخارجية، ومن ثم التغلب على مشكلات الفقر والبطالة في قطاع غزة دون ضمان السيطرة الفلسطينية على المعابر مع العالم الخارجي، وضمان التواصل الاقتصادي والجغرافي مع الضفة الغربية. هذا فضلاً عن الشروط التي تضعها الشروط المانحة للسلطة الوطنية التي تتمثل في إنجاز الإصلاحات المطلوبة في مؤسسات السلطة وإصلاح نظام الخدمة المدنية وتخفيض التوظيف.

ثانياً- نحو منهجية عمل وطنية لمواجهة الأبعاد المختلفة للانسحاب الإسرائيلي من غزة

يشكل الانسحاب الإسرائيلي من غزة محطة مهمة على طريق تحرير الأراضي الفلسطينية وإقامة الدولة المستقلة، إلا أنه يضع جميع المكونات السياسية الفلسطينية؛ قيادة، وسلطة، وفصائل، أمام العديد من القضايا والتحديات التي تتطلب معالجتها لتعظيم الإيجابيات الناتجة عن الانسحاب، والتخفيف من الأبعاد السلبية المرتبطة به، وذلك من خلال إيجاد منهجية عمل موحدة يشترك فيها صانع القرار في السلطة الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، تأخذ بالاعتبار الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية سابقة الذكر، وذلك على النحو التالي:

على الصعيد السياسي التفاوضي

- تكمن الأولوية على المستوى السياسي في بلورة خطة فلسطينية إستراتيجية تركز على جوهر القضية الفلسطينية والحل الشامل، وعدم الرضا بالحلول المرحلية، التي تسعى إسرائيل لفرضها عبر مشروع الدولة الفلسطينية المؤقتة في قطاع غزة وكانتونات الضفة الغربية، وجعل قضية إنهاء الاحتلال عن الضفة الغربية والقدس ووقف جدار الفصل العنصري والتوسع الاستيطاني على رأس أجندة العمل الفلسطيني خلال المرحلة المقبلة، وتفعيل فتوى محكمة لاهاي بشأن الجدار، ونقل هذا الملف إلى أروقة الأمم المتحدة لفرض عقوبات على إسرائيل وإجبارها على وقف بناء الجدار.
- حشد كل وسائل الضغط الدولي على الحكومة الإسرائيلية لوقف سياسة فرض الأمر الواقع التي تمارسها في الضفة الغربية، من خلال مصادرة الأراضي وتوسيع التجمعات الاستيطانية.
- استغلال الإجماع الدولي لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة، لدفع إسرائيل إلى العودة إلى العملية السلمية، وبدء المفاوضات على قضايا الحل النهائي.
- التحرك الفلسطيني الفوري لإحباط التحرك الإسرائيلي الهادف إلى استصدار قرار من مجلس الأمن بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، ذلك أن إسرائيل ما زالت تتحكم بالقطاع عبر مجاله الجوي والبحري والبري، ومن خلال التحكم في إمدادات المياه والغذاء إليه.

- التحرك على الصعيد العربي للضغط باتجاه رسم سياسة عربية تساند الحقوق الفلسطينية، وتحد من الهرولة العربية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل قبل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية.

على الصعيد الداخلي

- إن تحصين الجبهة الداخلية يعد شرطاً ضرورياً لمواجهة المخططات الإسرائيلية التوسعية في الضفة الغربية، الأمر الذي يقتضي استمرار الحوار الوطني بين مختلف القوى على الساحة الفلسطينية، واعتماد مبدأ الشراكة السياسية والتعددية، وتقديم المصالح الوطنية على المصالح الفصائلية الضيقة، والعمل على توفير المناخ اللازم لإجراء الانتخابات التشريعية دون تأجيل أو مماطلة حتى تبقى صناديق الاقتراع هي الوسيلة الأساسية لتداول السلطة، وليس وسائل العنف واستعراض القوة.
- وضع حد لحالة الانفلات الأمني وفوضى السلاح وتعدد السلطات، وتوفير الأمن بمفهومه الشامل للمواطن.
- ضبط سلاح المقاومة بقرار وطني، بحيث لا يقرر فصيل وحده مقاومة الاحتلال، وفي الوقت الذي يحدده، وضد الأهداف التي يقررها، وأن تكون المقاومة عملاً وطنياً جماعياً، وبقرار مشترك، وهو ما يتطلب بداية حظر حمل السلاح واستخدامه بصورة علنية، بما في ذلك الاستعراضات والمظاهرات المسلحة، والاتفاق على إعادة تعريف المقاومة وتحديد أشكالها (مسلحة، شعبية، عصيان مدني، مقاطعة)، وتقييم بعض هذه الأشكال والفائدة منها.

على الصعيد الاقتصادي

- إن نجاح المشروع الوطني في غزة يتطلب إعطاء الأولوية لخطة تنمية اقتصادية تتسم بالشمولية للأراضي الفلسطينية كافة، والإصرار على الربط الاقتصادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارهما وحدة اقتصادية لضمان حرية انتقال البضائع ووحدة الغلاف الجمركي وخلق سوق فلسطينية موحدة، وهو ما يتطلب كذلك تجنيد الضغط الدولي على إسرائيل لضمان تغيير النظام المتبع حالياً في نقل البضائع الذي يخنق الاقتصاد الفلسطيني، والتركيز على الممر الآمن الذي يضمن حرية كاملة لنقل البضائع والأفراد بين قطاع غزة والضفة الغربية.

- العمل على مراجعة اتفاق باريس لإزالة كل الثغرات التي مكنت إسرائيل من عدم تنفيذ البنود التي تحفظ المصالح التجارية الفلسطينية، إلى أن يتم الوصول إلى اتفاق بديل.
- السعي لصياغة سياسة تجارية فلسطينية تهدف إلى الوصول إلى حرية القرار الاقتصادي الفلسطيني في قطاع غزة، والتخلص من الارتباط العضوي بالاقتصاد الإسرائيلي، وإعادة توزيع الموارد وفقاً لخطط تنموية مدروسة، وتشجيع عودة رؤوس الأموال الفلسطينية والاستثمارات العربية إلى قطاع غزة.
- التعامل مع الأراضي التي تم إخلاؤها وما عليها من منشآت بشفافية، ودمجها في الاقتصاد الفلسطيني، ما سيكون له تأثير كبير على فرص النهوض باقتصاد غزة.
- فرض سيادة القانون وإنهاء حالة الانفلات الأمني والفساد الإداري والمالي في أجهزة السلطة ومؤسساتها، الأمر الذي يشكل شرطاً أساسياً لجذب الاستثمارات وتحقيق الوعود والتعهدات الدولية بتقديم المساعدات للاقتصاد الفلسطيني.
- البدء في تنفيذ المشاريع الإستراتيجية والتنموية في قطاع غزة؛ مثل الميناء، والمطار، واستثمار حقول الغاز في شاطئ غزة، والمناطق الصناعية، الأمر الذي سيساهم في خلق البنية الاستثمارية الملائمة، ويحفز القطاع الخاص الفلسطيني، ويحقق الانتعاش الاقتصادي، ويخلق فرص العمل.

دور المجتمع المدني وتحديات المرحلة

مقدمة

طرحت التطورات السياسية التي وقعت مؤخراً، والمتمثلة بنتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦، وفوز "حماس" فيها، الكثير من التحديات السياسية والفكرية والاجتماعية على مختلف مكونات المجتمع، وعلى وجه الخصوص على مؤسسات المجتمع المدني.

وتدل النتائج المتواضعة التي حققتها القوائم الانتخابية التي خاضت الانتخابات باسم مؤسسات المجتمع المدني، أو بدعم منها، على ضعف الأداء لهذه المؤسسات، أو على الأقل وجود فجوات أو مواقع خلل في أسلوب عملها يحتاج إلى تشخيص، بهدف استخلاص العبر والخروج بحلول ومعالجة لها.

ويمكن في هذا الإطار، إثارة العديد من التساؤلات التي تتطلب الإجابة عنها، ومنها: ما هي الأسباب التي تكمن وراء عدم قدرة مؤسسات المجتمع المدني على التأثير؛ سواء في نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة أم في بناء مؤسسات فاعلة وقادرة على القيام بخلق الوعي المجتمعي؟ وهل فقد المجتمع المدني دوره المؤثر في قيادة الفكر الحضاري الديمقراطي؟ وهل هناك حاجة إلى إعادة صياغة عمل مؤسسات المجتمع المدني ودورها باتجاه التركيز على البرامج والأنشطة الخدمية، على اعتبار أن سد حاجة المجتمع إلى هذه الخدمات هو الطريق المناسب لكسب الجمهور؟

وستتم الإجابة عن التساؤلات المثارة أعلاه وغيرها فيما يلي من المحاور:

أولاً- تحديد مفهوم المجتمع المدني.

ثانياً- تقييم لدور مؤسسات المجتمع المدني.

ثالثاً- متطلبات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني للخروج من الأزمة الراهنة.

أولاً- تحديد مفهوم المجتمع المدني

إن الحديث عن دور المجتمع المدني ومؤسساته يتطلب بداية وضع تحديد عملي للمقصود بهذا المفهوم، وفي هذا الإطار يصنف البعض المجتمع المدني إلى ثلاثة أقسام رئيسية، وهي:

- المنظمات الأهلية: جمعيات خيرية ونوادٍ ثقافية ورياضية ومؤسسات ممثلة للقطاع الخاص.
- جماعات المصالح، أو الضغط التي تعمل في المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذلك الأحزاب السياسية.
- المؤسسات ذات التمثيل القطاعي أو ذات العضوية الواسعة، وهي النقابات المهنية والاتحادات العمالية.

بينما يصنف البعض الآخر المجتمع المدني وفقاً لأسس فكرية وأيديولوجية إلى قسمين رئيسيين وهما:

- مؤسسات مجتمع مدني تتبع التيار الديني ويطغى عليها المؤسسات الخدمية، أو الجمعيات الخيرية أو الإغاثية.
- مؤسسات المجتمع المدني التي تتبع التيار الديمقراطي العلماني.

ويرى أصحاب التصنيف الأول أن المنظمات الأهلية من جمعيات خيرية ونوادٍ ومؤسسات حقوق الإنسان، هي ذات نشاط محدود، والفاعل منها أو المتنفذ هو جزءً بسيط، بينما الأكثرية أو الجانب الأكبر منها مهمَّش ومحدود الفاعلية والتأثير، كما أن الجانب المتعلق بالنقابات المهنية والاتحادات العمالية الجماهيرية مستبعد ومجمد من قبل الجانب المتنفذ من مؤسسات المجتمع المدني، وأما الأحزاب السياسية فهي عاجزة عن تقديم برامج سياسية واجتماعية قادرة على الاستجابة لحاجات المجتمع.

ويرى أصحاب التصنيف الثاني أن المجتمع المدني الذي يتبع التيار الديني مجتمع منظم ويقدم خدمات متكاملة لجمهوره، كما أن فرصته في التأثير والنجاح ستكون أكبر في المرحلة القادمة مع تولي التيار الديني السلطة في أعقاب فوزه في الانتخابات التشريعية وتكليفه بتشكيل الحكومة.

في حين تبرز بوضوح الثغرات التي يعاني منها المجتمع المدني العلماني، التي من أهمها ضعف الدور الجماعي وبروز الخلاف الشخصي والتناحر بين قياداته، وضمور القاعدة التي يقوم عليها، وهو ما يدعو إلى الخشية بأن يؤدي هذا الضعف والتفتت إلى انضمام بعض مؤسسات هذا المجتمع إلى التيار الديني، إما طلباً للحماية وإما بسبب السلطة والإمكانيات التي قد يوفرها.

ثانياً- تقييم دور مؤسسات المجتمع المدني الديمقراطي العلماني

على الرغم من كون النتائج المتواضعة التي حققتها مؤسسات المجتمع المدني في الانتخابات التشريعية الأخيرة تعد مؤشراً مهماً على ضعف الأداء لهذه المؤسسات، ووجود ثغرات وعوامل ضعف في الدور الذي تؤديه، إلا أنه لا ينبغي أن يكون ذلك المؤشر الوحيد الذي يتم من خلاله تقييم دور هذا المجتمع، بل ينبغي أن يكون التقييم شاملاً، ذلك أن الظروف التي أحاطت بالانتخابات التشريعية كانت خاصة، وتم التصويت فيها وفقاً لمعايير سياسية مغلقة على تيارين هما التيار الوطني ممثلاً بحركة "فتح"، والتيار الديني ممثلاً بحركة "حماس".

وقد استثمر التيار الديني عجز التيار الوطني في العديد من القضايا، منها:

- عدم قدرة التيار الوطني على تحقيق إنجازات مهمة في موضوع التحرر الوطني بسبب السياسات الإسرائيلية المتمثلة بالتنصل من الاتفاقيات، واستمرار الاستيطان، ومصادرة الأراضي، وبناء الجدار.
- الفشل على المستوى الداخلي، حيث وصلت نسب الفقر والبطالة إلى معدلات غير مسبوقة، وترافق ذلك مع انتشار الفساد بين القيادات

العليا لهذا التيار وامتداده إلى المستويات الأدنى، إضافة إلى انتشار العنف والفلتان الأمني الذي هدد الاستقرار الداخلي والأمن الشخصي للمواطن.

- سياسة الإغلاق والحصار والتدمير التي اتبعتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية.
- الشعور بالظلم وبروز الهم المحلي وطغيانه على الهم الوطني العام.

كما ولد ذلك الحاجة إلى التغيير الذي استثمره التيار الديني الذي رفع شعار الإصلاح والتغيير والمقاومة ومحاربة الفساد، إضافة إلى الشعارات الدينية، بينما غاب التيار الثالث أمام هذا الفرز الحاد بين التيارين الوطني والديني، أو على الأقل كان عاجزاً عن إحداث التغيير في الواقع القائم.

ومع ذلك، فهناك ثغرات أخرى أدت إلى ضعف الأداء في مؤسسات المجتمع المدني، ومنها على سبيل المثال:

- ضعف التنسيق بين مكونات هذا المجتمع، واستبعاد بعضها، وبخاصة التنسيق بين المنظمات الأهلية النوعية والنقابات المهنية والعمالية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.
- محدودية الجزء الذي وقع على عاتقه مهمة التغيير وتركزه في إطار مجموعة نخبوية صغيرة، وعدم امتداده إلى القاعدة الكبيرة في المجتمع.
- التحييد السياسي لمؤسسات المجتمع المدني، والحد من قدرتها وتأثيرها في عملية صنع القرار ورسم السياسات العامة.
- التركز الجغرافي المناطقي لمؤسسات المجتمع المدني الفاعلة، وبخاصة في منطقة وسط الضفة الغربية (رام الله، القدس، بيت لحم) وفي مدينة غزة، وهو تركز عددي وتركز في الأنشطة والبرامج وصل إلى درجة الإشباع، في حين بقيت مؤسسات المجتمع المدني في الأطراف صغيرة وضعيفة ومهمشة، ما جعلها خاضعة لتجاذبات القوى السياسية وتنافسها.
- ابتعاد مؤسسات المجتمع المدني العلماني عن التركيز في أنشطتها وبرامجها عن تقديم المساعدات الخدمية للجمهور على أساس أن ذلك يقع على عاتق السلطة في الوقت الذي كان فيه الجمهور بحاجة ماسة إلى هذه الخدمات، والسلطة بحاجة ماسة إلى المساندة في هذا المجال، وقد ساهم تدخل الجهات المانحة في تحديد نوعية البرامج والأنشطة

التي تقدمها هذه المؤسسات بتركيزها على برامج التدريب وتعزيز القيم الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان، وهي برامج نظرية، وابتعادها عن البرامج الخدمية التنموية العملية.

- كما شكل تراجع الفكر التطوعي عاملاً آخر من عوامل ضعف مؤسسات المجتمع المدني الذي لعب دوراً مهماً في النجاحات التي حققتها هذه المؤسسات خلال العقود الماضية قبل قيام السلطة الوطنية، بحيث أصبح أي عمل تقوم به هذه المؤسسات يتطلب تقديم المقابل المادي له، ما غيب القضايا العامة وروح الانتماء للمصلحة العامة في عمل هذه المؤسسات.
- غياب الرؤية الواضحة أو الخطة الشاملة التي يجتمع عليها ممثلو مؤسسات المجتمع المدني، وضعف تأثير هذه المؤسسات على رسم السياسات العامة والخطط التنموية، وعوامل أخرى تتعلق بالبعد الديمقراطي الداخلي، وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة في آليات عملها.

وعلى الرغم من كل ما سبقت الإشارة إليه من ثغرات ونقاط ضعف في دور مؤسسات المجتمع المدني وأدائها، فإن ذلك لا يعني عدم وجود نقاط قوة وتميز في عمل هذه المؤسسات يمكن أن تشكل منطلقاً لتفعيل أدائها وتعزيز دورها مستقبلاً، ومن أهم هذه المزايا، الدور البارز الذي لعبته هذه المؤسسات على مدى تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، وانخراطها في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وفضح سياساته، كذلك الدور المميز الذي قامت به هذه المنظمات خلال الانتفاضات الفلسطينية المتتالية، الذي كان له أكبر الأثر في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته للاحتلال الإسرائيلي.

كذلك فان مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني تتمتع بقدرة عالية على التكيف والاستمرار وتطوير برامجها وأنشطتها، وانخراطها في عملية الإصلاح الوطني لمؤسسات السلطة، واهتمامها ببعض الفئات المهمَّشة في المجتمع كالنساء والأطفال، إلى غير ذلك من الإسهامات الإيجابية التي يمكن البناء عليها والانطلاق منها لإعادة الدور الفاعل للمجتمع المدني مستقبلاً.

ثالثاً- متطلبات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني

يتطلب الخروج من الأزمة التي نعاني منها مؤسسات المجتمع المدني معالجة نقاط الضعف والثغرات التي تعاني منها، والتي بدت واضحة في النتائج المتواضعة التي حققتها في الانتخابات التشريعية الأخيرة، ذلك أن بقاء الوضع على ما هو عليه يعني تعميق أزمة المجتمع المدني، وتهديد إنجازاته التي حققها على امتداد السنوات السابقة، ويحد من قدرة هذا المجتمع على التأثير في السياسات العامة وعملية صنع القرار التي ستقودها السلطة الجديدة خلال المرحلة المقبلة.

ولعل من متطلبات تفعيل مؤسسات المجتمع المدني خلال المرحلة المقبلة ما يلي:

- التركيز على البعد الأفقي في عمل مؤسسات المجتمع المدني، بحيث يتم تفعيل دور هذه المؤسسات في مختلف المناطق، والحد من تركيز نشاطها في مناطق معينة لم تعد قادرة على استيعاب المزيد من هذه الأنشطة. ويمكن لمؤسسات المجتمع المدني الفاعلة أو الرئيسية أن تتولى عملية التشبيك مع المؤسسات الصغيرة في مختلف المناطق، أو لعب دور الوسيط بين الجهات الممولة وبين المؤسسات الأهلية الصغيرة التي لا تملك الإمكانيات والخبرات للاتصال بالممولين، والحصول على الدعم لأنشطتها، وبخاصة تلك الجمعيات الخيرية والنوادي الثقافية والرياضية المنتشرة في مختلف المناطق الفلسطينية.
- تحرير النقابات المهنية والاتحادات العمالية وتفعيل دورها، وإشراكها في تجمعات مؤسسات المجتمع المدني، وفي عملية رسم الخطط والتوجهات لمؤسسات المجتمع المدني عموماً، وهو ما من شأنه إعطاء مؤسسات المجتمع المدني بعداً جماهيرياً بسبب العضوية الواسعة لهذه الأطراف.
- توجيه أنشطة مؤسسات المجتمع المدني وبرامجها إلى المجالات التي تبرز الحاجة الجماهيرية لها؛ أي تنويع هذه الأنشطة والبرامج لتشمل تقديم بعض الخدمات الضرورية وعدم الاقتصار على البرامج النظرية من تثقيف وتدريب وتوعية.
- توحيد جهود مؤسسات المجتمع المدني في دعم المعارضة الديمقراطية داخل المجلس التشريعي من أجل زيادة تأثيرها ودورها في المحافظة على ما تحقق من إنجازات، ومنع طرف واحد من التفرد في السلطة.
- تعزيز العمل التطوعي في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني وبرامجها، من خلال تبني أنشطة تتعلق بالقضايا العامة وتخاطب الشعور بالانتماء

للمشاركين فيها، والابتعاد عن المشاريع الوهمية، أو ذات المردود القليل، أو التي تخدم أهداف ضيقة أو توجهات سياسية معينة.

- الانخراط الواسع في عملية الإصلاح ومكافحة مظاهر الفساد، وخلق رأي عام مناهض لهذه المظاهر وقيادته لمواجهتها.
- العمل على تعزيز البعد المؤسسي وقيم الشفافية والديمقراطية في داخل المجتمع المدني ومؤسساته، وبخاصة في كل ما يتعلق بالتعامل مع مصادر التمويل والصرف على الأنشطة والبرامج.
- وأخيراً، فإن الحاجة إلى إعادة صياغة دور مؤسسات المجتمع المدني لتتناسب وتطورات المرحلة أصبح أمراً مهماً، وبخاصة أن الأمور أصبحت مفتوحة على كل الاحتمالات، فتشديد الحصار على السلطة الجديدة وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية سيزيد من حجم الأعباء على مؤسسات المجتمع المدني، وقد يعيد الدور الشمولي الذي كانت تقوم به في تلبية حاجات المجتمع ومتطلباته، إضافة إلى قيادة النضال الجماهيري ضد سياسة الاحتلال الإسرائيلي، وبحيث تصبح شبكة الأمان للمجتمع في مواجهة الاحتلال.

الحصار الاقتصادي والسياسي: الأبعاد وآليات المعالجة

تعاني السلطة الوطنية الفلسطينية من أزمة خانقة طفت على السطح مباشرة بعد تسلم الحكومة الجديدة برئاسة "حماس" مهامها، حيث أخضع الشعب الفلسطيني لحصار ومقاطعة اقتصادية وعزلة سياسية، بعد أن علقت الدول المانحة المساعدات والدعم الخارجي تمشياً مع الموقف الإسرائيلي، وذلك عبر الإعلانات المتتالية من كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وأخيرا الأمم المتحدة، التي قررت فيها قطع اتصالاتها السياسية كافة مع الحكومة الجديدة، ووقف مختلف أشكال المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني عبر الأجهزة والمؤسسات الحكومية الفلسطينية، ويترافق

ذلك مع استمرار الجانب الإسرائيلي في بناء جدار الفصل العنصري، وتنفيذ الاغتيالات والاعتقالات، وإقامة الحواجز في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتلويح بفرض الحلول الأحادية الجانب من قبيل خطة أولمرت لتجميع المستوطنات، والانفصال عن المناطق الفلسطينية التي يبدو أنها تلقى القبول من الإدارة الأمريكية، وإمكانيات التساوق معها من جانب الاتحاد الأوروبي.

أبعاد الأزمة

لقد انعكست إجراءات الحصار وفرض العزلة التي اتخذتها إسرائيل والولايات والمتحدة وأوروبا والأمم المتحدة على السلطة الوطنية على شكل أزمة متشعبة الأبعاد تمثلت فيما يلي:

أ) اقتصادياً:

- أصبحت السلطة غير قادرة على دفع رواتب موظفيها التي تقدر بنحو ٩٥ مليون دولار بعد أن أوقفت إسرائيل تحويل الاقتطاعات الضريبية التي كانت تقوم بجمعها لصالح السلطة، وبسبب تراجع العائدات الضريبية التي تجمعها السلطة من ٤٠ مليون دولار إلى نحو ٢٠ مليون دولار شهرياً، ووقف الاتحاد الأوروبي للدعم المباشر الذي كان يقدمه للخزينة الفلسطينية، والذي كان جزء منه يذهب لتغطية رواتب موظفي السلطة.
- وصول السلطة إلى الحد الأعلى الممكن للاقتراض الداخلي، حيث وصلت ديون البنوك التجارية إلى نحو ٦٤٠ مليون دولار بضمان أصول لصندوق الاستثمار الفلسطيني تقدر بنحو ٥٠٠ مليون دولار، وبضمان حسابات مشاريع تنفذها الدول المانحة رهنت للبنوك، إضافة إلى نحو ٦٦٠ مليون دولار مستحقات متأخرة على مؤسسات السلطة للقطاع الخاص والموردين ولصناديق التقاعد وشيكات وأمانات وفواتير، كما بلغ حجم الدين الخارجي ١,٣٣٩ مليار دولار حتى نهاية العام ٢٠٠٤.
- عدم قدرة البنوك العاملة في فلسطين على إعطاء الاعتمادات المالية اللازمة للقيام باستيراد المواد الأساسية، وذلك بعد تهديد البنوك الإسرائيلية بوقف التعاملات المصرفية معها في شهر تموز ٢٠٠٦، وعدم القدرة على الاستيراد المباشر بالاعتماد على بنوك خارجية أوروبية أو عربية (مصرية وأردنية)؛ كونها لا تتعامل بالعملة الإسرائيلية "الشيكل"،

وتحتاج إجراءات المقاصة معها نحو ٦٠ يوماً، إضافة إلى أنها بحاجة إلى موافقة مسبقة من البنك المركزي الإسرائيلي.

- إن نحو ٦٦٪ من المواد الاستهلاكية في الأسواق الفلسطينية هي منتجات إسرائيلية، كما تعتبر إسرائيل المصدر الرئيس للمواد الخام المستخدمة في المنتجات الفلسطينية.
- إن الحديث من قبل الدول المانحة عن نيتها زيادة المساعدات ذات الطابع الإنساني للشعب الفلسطيني، والمتعلقة بالصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية لن تكون ذات جدوى إذا لم يتم دفع رواتب العاملين في هذه القطاعات، والذين يشكلون أساسا لتقديم هذه الخدمات، وكذلك توفير النفقات التشغيلية المطلوبة للمؤسسات التي تقدم الخدمات، فضلاً عن أنها ستحول المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع متلق دون أي بعد تنموي يعتمد على الذات، وكما سيخلق مشكلة تتعلق بقنوات إيصال هذه المساعدات، فالمؤسسات الأهلية التي من المتوقع أن تقوم بدور رئيس في هذا المجال غير قادرة أن تحل مكان مؤسسات السلطة في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، إضافة إلى أن ذلك سيؤدي إلى تعددية السلطة.
- وقد زاد من حدة الأزمة الاقتصادية للسلطة عدم قدرتها خلال الفترة السابقة على بناء اقتصاد مقاوم، فالأزمة الاقتصادية الحالية التي تعيشها السلطة ليست آنية، أو وليدة المرحلة الحالية، بل جاءت عبر تراكمات وعلى مر السنين العشر من عمر السلطة، وبسبب إجراءات كثيرة من قبلها كانت تحاول فيها تقديم علاج لمشكلات بخلق مشكلات أخرى، فمن أجل القضاء على البطالة واستيعاب أفراد المجموعات المسلحة ضمن الأجهزة الأمنية تضخم الجهاز الحكومي، وبدلاً من البحث عن بدائل تقوي الاقتصاد الوطني وقدرته على الاعتماد على الذات تم تعزيز الاتكالية للاقتصاد على مصادر التمويل والمنح الخارجية، والاعتماد على اتفاقيات اقتصادية مع إسرائيل، وفي مقدمتها اتفاق باريس الذي رسخ تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، في مقابل قيام إسرائيل بجمع الضرائب لصالح السلطة، والسماح للعمال الفلسطينيين بالعمل فيها، ومن ثم خسارة الأمرين معاً بعد قرار إسرائيل تجميد تحويل أموال الضرائب للسلطة، ووضع قيود مشددة على دخول العمال الفلسطينيين إليها.

ب) سياسياً:

على الرغم من الأبعاد الاقتصادية المتعددة للازمة الراهنة، فإن الجذور الأساسية لها تبقى سياسية، كما أن العلاج لها هو علاج للوضع السياسي بالدرجة الأولي، وهو ما يطرح سؤالاً محورياً يتعلق بالنتائج السياسية التي يمكن أن تترتب على هذه الأزمة، والتي يمكن إجمالها كما يلي:

- إنهاء العملية السياسية التي بدأت في مدريد وأوسلو والاتفاقيات التي تلتها، وبخاصة أن إسرائيل لم تعد معنية بهذه الاتفاقيات، وتسعى لفرض حلول أحادية الجانب على الشعب الفلسطيني.
- استمرار إسرائيل في فرض حلول تصفوية من جانب واحد بحجة غياب الشريك الفلسطيني، ويبدو ذلك واضحاً في موقف الحكومة الإسرائيلي الذي أعلن في آخر اجتماع لها، والذي يعتبر السلطة الفلسطينية "سلطة إرهابية" معادية لإسرائيل، ويحظر إجراء أي اتصال معها، وهو ما يعني أن إسرائيل لا تستهدف حكومة– "حماس" فحسب، وإنما تستهدف كل الكيان الفلسطيني بالحصار والعزلة. وتهدف إلى تهيئة المناخ الملائم، والحصول على الدعم الدولي لتنفيذ مشروعها للحل أحادي الجانب، الذي يحفظ المصالح الإسرائيلية ويلبي متطلبات الأمن الإسرائيلي على حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه. ويبدو أن هذه الخطة تلقى دعماً أمريكياً من قبل إدارة الرئيس جورج بوش أيضاً.
- استمرار الحصار والعزلة قد يؤدي إلى انهيار السلطة وبروز مليشيات محلية وأمراء حرب وحرب أهلية، وهو ما يتناسب والخطة الإسرائيلية للتجميع والحل أحادي الجانب، وخلق كانتونات فلسطينية معزولة ومقطعة الأوصال، وبالتالي ضياع منجزات النضال الفلسطيني على امتداد كل العقود الماضية.

آليات مقترحة للخروج من الأزمة

يقتضي كسر العزلة السياسية والحصار الاقتصادي المفروض على الشعب الفلسطيني إعطاء عنصر الأهمية المطلوبة والبحث في إستراتيجيات عدة تنطلق من العمل الفلسطيني الجماعي القائم على أساس الحوار الوطني الشامل والعاجل بغية تحقيق ما يلي:

- عقد مؤتمر إنقاذ وطني للوصول إلى رؤية فلسطينية موحدة وبرنامج عمل متفق عليه يمثل الحد الأدنى المقبول فلسطينياً، الذي يحافظ على حقوق الشعب الفلسطيني ومكتسباته ومشروعه في إقامة الدولة المستقلة

وإنهاء الاحتلال، وتقديمه للعالم كبرنامج فلسطيني لكل القوى الفلسطينية وليس برنامج فصيل بعينه، مهما كان هذا البرنامج والطريقة الديمقراطية التي أوصلته، إذا كان ذلك سيؤدي إلى انهيار النظام السياسي الفلسطيني برمته، فالرؤية الفلسطينية الموحدة والبرنامج المتفق عليه، من شأنهما تعزيز القدرة الفلسطينية على مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية، وفتح الأفق السياسي أمام القضية الفلسطينية في مواجهة مشروع التجمع والانطواء الأحادي الجانب للحكومة الإسرائيلية المقبلة.[1]

- إقامة حكومة إنقاذ وطني ممثلة لمختلف القوى السياسية على الساحة الفلسطينية بغض النظر عن الأغلبية العددية البرلمانية السائدة، تستند إلى برنامج الحد الأدنى الذي يتم التوصل إليه في الحوار الوطني الشامل، على أن تتمتع هذه الحكومة بشبكة أمان من المجلس التشريعي لفترة زمنية متفق عليها، وبحيث لا يظهر ذلك وكأنه إسقاط لحكومة "حماس" أو إعادة لحركة "فتح" إلى الحكم.
- التوصل إلى رؤية متفق عليها للوضع الأمني، الذي شكل نقطة ضعف دائمة للسلطة خلال المرحلة السابقة، على أن تتم الاستفادة من خبرة وممارسة السنوات العشر الماضية.
- الإقرار بالقانون الأساسي للسلطة الوطنية كأساس لحسم أي تنازع في الصلاحيات بين مؤسستي الرئاسة والحكومة، أو الوصول إلى توافق لتقاسم الصلاحيات بين الحكومة ومؤسسة الرئاسة، بحيث تتولى الحكومة تنفيذ البرنامج الوطني الداخلي، وتتولى مؤسسة الرئاسة متابعة القضايا الخارجية.
- تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها من خلال تشكيل جبهة عريضة بإشراك كل القوى الفلسطينية فيها، وتأكيد مرجعيتها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، وللسلطة الوطنية على الأراضي الفلسطينية، باعتبار ذلك ضرورة وطنية ملحة تتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني، وبخاصة في ظل المخاطر التي تعاني منها السلطة الوطنية، وإمكانية انهيارها، الأمر الذي سيضع القضية الفلسطينية في مهب الريح.

---

١ يمكن الاطلاع على تفاصيل هذا الطرح أيضاً من خلال مقالة منشورة للدكتور أحمد مجدلاني بعنوان "نحو مبادرة سياسية لكسر العزلة السياسية والحصار الاقتصادي". **صحيفة الأيام**، الثلاثاء، ١٢/٤/٢٠٠٦.

- العمل على فك الضغط الأمريكي على الجانبين العربي والأوروبي، من خلال تقديم الرؤية الفلسطينية الموحدة التي يتم الوصول إليها من خلال الحوار الوطني وعرضها على العالم من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، ومن خلال إقناع الجانب الأوروبي بأن قطع المساعدات والحصار الاقتصادي لن يؤدي إلى إسقاط حكومة "حماس" وعودة "فتح" إلى السلطة، وإنما على العكس من ذلك ستؤدي هذه الضغوط إلى تعميق ردود الفعل الفلسطينية، وزيادة حدة الكراهية للولايات المتحدة والغرب عموماً، ويعزز من التفاف الجماهير والقوى المجتمعية والسياسية حول حكومة "حماس"، وإن سياسة الضغط والتجويع ستؤدي إلى تفجير الأوضاع على نحو أكثر تطرفاً من أي وقت مضى، ذلك أن غياب العملية السياسية والدعم الدولي سيؤدي إلى الفوضى الشاملة، ليس في الأراضي الفلسطينية المحتلة فحسب، وإنما في المنطقة بأكملها.
- دعوة المجتمع إلى تقديم مبادرة سياسية دولية تتضمن خطوات عملية لإنهاء الاحتلال وتحقيق السلام، وذلك بعد أن أصبحت خطة خارطة الطريق عديمة الجدوى في ظل التطورات المتلاحقة التي شهدتها المنطقة منذ طرح هذه المبادرة.
- وحتى يؤتي الحوار الوطني نتائجه المرجوة يمكن استغلال القنوات التي ما زال بالإمكان استغلالها للتخفيف من حدة الحصار الاقتصادي والعزلة السياسية على السلطة الوطنية، وفي مقدمتها القنوات التي تتيحها مؤسسة الرئاسة، مع الأخذ بالاعتبار ألا يؤدي ذلك إلى خلق حكومة بديلة أو حكومة ظل تديرها مؤسسة الرئاسة، وهو ما يتطلب تفاهماً بين مؤسستي الحكومة والرئاسة وإرسال تطمينات إلى الحكومة بأن المقصود هو التخفيف من الضغوط والحصار وتوفير الاحتياجات الأساسية للموطنين، التي تساعد بدورها على الصمود ومواجهة الضغوط.

ميثاق عمل للكتل البرلمانية وحقوقها في المجلس التشريعي

في إطار الالتزام بالمنهج الديمقراطي في الحياة السياسية الفلسطينية، واحترام مبدأ التعددية وحرية الرأي والتعبير، واحترام الرأي والرأي الآخر، فإن أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني يرغبون في إرساء تقاليد عمل برلمانية، وفي مقدمتها اعتماد مبدأ تشكيل الكتل البرلمانية، وذلك انسجاماً واستكمالاً لما ورد في قانون الانتخابات الذي أكد على حق الأفراد والجماعات السياسية في تشكيل قوائم انتخابية.

وفي هذا الصدد، فإن جميع الأطراف الموقعة على هذا الميثاق تعلن التزامها باعتماد المبادئ التالية الواردة فيه، وتقترح اعتماده من لجنة شؤون المجلس، وإقراره في جلسة المجلس القادمة باعتباره ملحقاً بالنظام الداخلي:

أولاً- يحق لكل قائمة انتخابية تجاوزت نسبة الحسم وفازت بمقاعد في المجلس التشريعي، تشكيل كتلة برلمانية تجمع أعضاءها بحيث لا تقل عن اثنين.

ثانياً- يجوز لعدد من الأعضاء تجمعهم أهداف أو مصالح مشتركة التجمع أو الانتظام في كتلة برلمانية، شريطة ألا يقل عددهم عن ثلاثة اعضاء، ويحق للأعضاء المستقلين غير المنضمين لأية كتلة برلمانية الانضمام إلى أي كتلة يريدون، شريطة إبلاغ لجنة شؤون المجلس ورئاسته بذلك.

ثالثاً- من حق كل كتلة برلمانية أن تضع لائحة داخلية تنظم العمل بين أعضائها، شريطة عدم التعارض مع القانون الأساسي أو النظام الداخلي للمجلس التشريعي، وتودع الكتلة نسخة عنها لدى لجنة شؤون المجلس.

رابعاً- تقوم كل كتلة برلمانية باختيار رئيس لها وتبلغ رئاسة المجلس ولجنة شؤون المجلس بذلك وبأسماء أعضاء الكتلة وتوقيعاتهم وتعهدهم بعدم المشاركة في أية كتلة أخرى، لاعتمادها ككتلة رسمية.

خامساً- يجوز لأي كتلة فصل أي من أعضائها أو قبول استقالته في أي وقت أثناء الدورة التشريعية، ولا يجوز لذلك العضو المفصول أو المستقيل الانضمام لأي كتلة أخرى في الدورة التشريعية نفسها.

سادساً- كتل المعارضة وكتل الائتلاف: يجري تصنيف الكتل البرلمانية على أساس مشاركتها في الحكومة إلى قسمين: كتل الحكومة وكتل المعارضة، وتضع الكتل المؤتلفة في إطار الحكومة الاتفاقيات الموقعة بهذا الشأن لدى لجنة شؤون المجلس ورئاسته. ويسمى رئيس أكبر كتلة في المعارضة رئيساً لها، وتختار كتل المعارضة الأخرى نواباً له من كل كتلة بالتسلسل ليحل محله في غيابه. ويقوم رئيس المجلس التشريعي بوضع رئيس المعارضة في صورة القضايا المهمة المتعلقة بعمل المجلس التشريعي.

سابعاً- يفضل أن يشغل رئاسة لجنة الموازنة العامة والشؤون المالية ورئاسة لجنة الرقابة لحقوق الإنسان والحريات العامة، أعضاء من كتل المعارضة.

ثامناً- يحق لكل كتلة برلمانية عقد اتفاقيات مع أي كتلة أخرى، تتعلق بتنسيق العمل فيما بينها داخل المجلس التشريعي.

تاسعاً- تتمتع جميع الكتل البرلمانية بحق تقديم مشاريع القوانين، وطلب حجب الثقة عن الحكومة أو أحد أعضائها، في حين يتصرف أعضاء الكتل كل باسمه بحق السؤال والاستجواب وتقديم مشاريع القوانين.

عاشراً- لكل كتلة حق المشاركة في الهيئات المساندة لعمل المجلس مثل:

- لجنة شؤون المجلس.
- هيئة الإشراف على مكتبة المجلس.
- هيئة الإشراف على وحدة البحوث البرلمانية.
- هيئة الإشراف على مجلة المجلس.

حادي عشر- على المجلس أن يوفر لكل كتلة مقراً مناسباً في مبنى المجلس، ولكل كتلة الحق في استخدام مرافق المجلس لممارسة أعمالها البرلمانية

واستقبال ضيوفها، على أن يتم تنسيق ذلك مع الجهات المسؤولة عن إدارة هذه المرافق.

ثاني عشر– يخصص المجلس موازنة لكل كتلة وفق معيار متفق عليه، ويحدد بقرار من المجلس، ويتم الصرف منها وفق الأصول المالية السليمة، ويقدم تقرير عن كيفية الصرف إلى لجنة شؤون المجلس.

ثالث عشر– يتمتع رؤساء الكتل البرلمانية بحق الأولوية في الكلام فقط عند الرد على مشاريع القوانين أو بيان الحكومة أو منح الثقة للحكومة أو حجبها عنها.

رابع عشر– يحق لرؤساء الكتل طلب رفع الجلسة بقصد التشاور بين أعضاء الكتلة في الموضوع المطروح للنقاش قبل التصويت عليه، ويتعين على رئيس المجلس أن يستجيب لهذا الطلب ويرفع الجلسة لمدة لا تزيد على نصف ساعة.

خامس عشر– يجب مراعاة تمثيل الكتل البرلمانية في إيفاد الوفود الرسمية للمجلس أو استقبال الوفود القادمة إليه.

سادس عشر– على رئاسة المجلس تزويد رؤساء الكتل البرلمانية بالمحضر الحرفي للجلسة لمراجعته قبل موعد الجلسة التالية بـ ٤٨ ساعة.

سابع عشر– واجبات الكتل البرلمانية:

- تلتزم الكتل البرلمانية وأعضاؤها باحترام التقاليد البرلمانية والعمل المهني، كما تلتزم بعدم استخدام وثائق المجلس وموجوداته والمعلومات التي تحصل عليها منه في غير مجال العمل البرلماني.
- على رئيس كل كتلة برلمانية إبلاغ لجنة شؤون المجلس ورئيس المجلس بأية تغييرات تطرأ على تركيبة الكتلة أو تشكيلها.
- لا يجوز لأية كتلة أن ترشح أكثر من عضو واحد من أعضائها للمنصب نفسه في المجلس.

ثامن عشر– تتعهد الكتل البرلمانية بحث أعضائها على الالتزام بأحكام القانون المتعلقة بتقديم إقرارات الذمة المالية لهم ولأزواجهم وأولادهم القصر.

تاسع عشر– يحق لأعضاء الكتل المختلفة تشكيل تجمع مؤقت لغرض خاص، على أن يتم إعلام رئاسة المجلس بذلك.

فلسطين - لبنان: الربط والاختلاف

مدخـــل

طرحت التطورات المتلاحقة على الساحتين الفلسطينية واللبنانية في أعقاب عمليتي المقاومة (الوهم المتبدد) (والوعد الصادق) على حدود إسرائيل الشمالية والجنوبية، وما تبعها من هجوم واسع شنته إسرائيل على غزة ولبنان، استحق بامتياز صفة الحرب السادسة بين إسرائيل وأطراف عربية (المقاومة هذه المرة)، العديد من التساؤلات حول إمكانيات ربط الخيار الفلسطيني بالخيار اللبناني، وأبعاد هذا الربط وإيجابياته وسلبياته ومدى تأثيره على الوضع الفلسطيني الراهن.

فالتزامن بين التطورات الميدانية في لبنان وغزة، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بالجمع بين "حماس" وحزب الله في إطار واحد "حركات إرهابية وكذراع لسوريا وإيران في المنطقة"، يثير التساؤل حول أوجه الشبه بين المقاومتين الفلسطينية واللبنانية، ونتائج هذه الأزمة على الوضع في الفلسطيني.

ولا بد قبل الإجابة عما يثار من تساؤلات في هذا المجال من تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين المقاومتين (المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية)، وبخاصة خلال الأزمة الأخيرة، والبيئة التي يجري فيها الصراع بين الجانبين، وهو ما يمكن إجماله على النحو التالي:

أوجه الشبه والاختلاف بين المقاومتين

هناك العديد من القواسم المشتركة، وكذلك نقاط الاختلاف بين المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية، فأولى نقاط التشابه بينهما تتمثل في العدو المشترك (إسرائيل) الذي يحتل الأراضي الفلسطينية وأجزاء من الأرض اللبنانية، كما يحتجز الآلاف من الأسرى الفلسطينيين والعرب واللبنانيين، أما المشترك الثاني فهو أسلوب العمل

لدى المقاومتين المتمثل بحرب العصابات، وكذلك أسلوب العدو وأسلحته في مواجهة الحركتين واحد، ثم الهدف من الصراع المتمثل في تحرير الأرض.

من ناحية أخرى، لم يعد كل من حزب الله و"حماس" حركتي مقاومة فحسب، بل أصبحتا كذلك طرفاً في السلطة، فحزب الله ممثلاً في الحكومة والبرلمان اللبنانيين، و"حماس" تشكل أغلبية في المجلس التشريعي وتشكل الحكومة الفلسطينية، وهو ما يضع محددات على سلوكياتهما كحركتي تحرر.

وهناك من يرى أن حزب الله ليس حركة تحرر فحسب، بل هو أيضاً خطوة متقدمة لإيران في المنطقة، وكذلك الحال هناك من يتساءل حول إمكانية وجود أجندة خاصة لـ"حماس" في إطار الصراع الإقليمي (محور سوريا إيران وصراعهما مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية).

وأخيراً، يمكن القول إن التشابه بين الحالتين اللبنانية والفلسطينية يكمن في كونهما أخطر وأصعب مسارين في الصراع العربي الإسرائيلي، ويشكلان الجبهة المشتعلة باستمرار في إطار هذا الصراع، وذلك إما لتركهما في فراغ، وإما نتيجة لوضع ترتيبات منقوصة للمعالجة على اعتبار أنها الحل المناسب لهما.

وفي المقابل، فإن أوجه الاختلاف بين الحالتين كثيرة، فالبعض يرى أن تجربة حزب الله أعمق وأكثر تأثيراً في المقاومة، وهو ما أظهرته الحرب الأخيرة التي استمرت نحو ٥ أسابيع، حيث تميزت المقاومة اللبنانية في خطابها السياسي وآليات تصديها للعدو بالثبات والدقة، أما المقاومة الفلسطينية وعلى الرغم من كل إيجابياتها في مواجهة العدو، واستمرار شعلتها متقدة طيلة سنوات الصراع، فإنها تعاني في غياب القيادة الموحدة، وضعف التدريب والخبرة، وغياب التنسيق بين الأذرع العسكرية وضعف التسلح، ونقص الحماية الأمنية لعناصرها نتيجة لكثرة الاستعراض.

كذلك، فإن المحيط الذي تعمل فيه المقاومة مختلف في الجانبين؛ فلبنان دولة ذات حدود معترف بها، والمجال مفتوح أمام المقاومة فيه للتزود بالسلاح، إضافة للدعم السياسي والمعنوي، كما أن الحديث عن حلول من قبيل انتشار قوات دولية للحماية في لبنان أمر ممكن.

أما الحالة الفلسطينية، فعلى العكس تماماً، فإنه على الرغم من الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، فإن ذلك لا يعني أن الاحتلال انتهى عن الأراضي الفلسطينية، وأن هناك حدوداً نهائية معترفاً بها، وهو ما يحول دون التدخل الدولي الذي ترفضه إسرائيل من حيث المبدأ، باعتبار القضية الفلسطينية أمراً إسرائيلياً داخلياً.

وأخيراً، فإن الفرقاء في الحالة اللبنانية، بما فيهم حزب الله، يدركون أهمية الموقف الموحد في مواجهة الأزمة، وإيجاد الحلول لها، وقد بدآ ذلك بوضوح عبر قرارات مجلس الوزراء اللبناني، بشأن الأزمة التي اتخذت بالإجماع، وهو ما لم يتحقق على الساحة الفلسطينية، على الرغم من التوقيع بالأحرف الأولى على وثيقة الوفاق الوطني التي تلقى العديد من الصعوبات التي تحول دون وضعها موضع التنفيذ، الأمر الذي يهدد القضية الفلسطينية بالتهميش.

إمكانيات الربط بين المسألتين

وفيما يتعلق بإمكانيات الربط بين القضيتين اللبنانية والفلسطينية، فهناك من يرى أن الربط بين القضيتين أمر غير مضر، بل على العكس تماماً يشكل فرصة سانحة لإثارة الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية باعتبارها الجذر الحقيقي لكل الإشكاليات والصراعات التي تشهدها المنطقة، ومن ثم يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه لا بد من الزج بالقضية الفلسطينية في الأزمة اللبنانية باعتبارها تشكل فرصة للحل الجماعي للقضايا العالقة في المنطقة، عبر آليات التحرر من الاحتلال، وعلى اعتبار أيضاً أن الربط بين المسألتين أمر طبيعي؛ فالعدو واحد، والهدف واحد (تحرير الأراضي العربية).

من جهة أخرى، أثبتت الأحداث الأخيرة أن لبنان يحظى بتعاطف دولي وشعبي أكثر مما هو متاح للقضية الفلسطينية، الأمر الذي يدعو إلى الاستفادة من هذا الاهتمام عبر الربط بين القضيتين، وبخاصة إذا ما نتج عن هذا الاهتمام الدولي عقد مؤتمر دولي لحل القضايا العالقة في المسألتين، ويقتضي ذلك الاستعداد فلسطينياً للمفاوضات في حال فتح هذا الباب عبر جعل وثيقة الوفاق الوطني الأداة السياسية للجانب الفلسطيني، وهو ما يبدو واقعياً بعد أن أسقطت الأحداث على الجبهتين الفلسطينية واللبنانية الخيارات الأحادية الجانب التي تتبناها القيادة الإسرائيلية الحالية.

كذلك، فإن مبادئ التسوية المطروحة في لبنان التي تلقى قبولاً دولياً، وبخاصة فيما يتعلق بنزع السلاح ونشر قوات دولية وفرض سيادة الدولة على أراضيها، لا تؤثر سلباً على مبادئ التسوية المطروحة فلسطينياً، ما يجعل الربط بين المسألتين غير مؤذ.

وفي المقابل، هناك من يستبعد الربط بين المسألتين، على اعتبار أن ذلك سينعكس سلباً على القضية الفلسطينية، ويأتي في مقدمة هذا الاتجاه القيادة الفلسطينية ممثلة بالرئيس محمود عباس الذي لا يرغب في ربط المسألة اللبنانية بالقضية الفلسطينية، كما أن الطرفين الأمريكي والإسرائيلي يرغبان في الفصل بين الحالتين، فالبعض يرى أن الأزمة في لبنان أدت إلى تأخير محاولات البدء في مفاوضات فلسطينية – إسرائيلية حول الجندي الإسرائيلي الأسير، وذلك حتى تتوقف المعارك ويتم التوصل إلى تسويه في لبنان.

وهناك من يرى أن الربط بين الشعبين وبين القضيتين على المستوى الشعبي قد يكون مطلوباً، ولكن الربط السياسي، وبخاصة مع حزب الله، قد يؤدي إلى ربط القضية الفلسطينية بإيران، وهو ما سيلحق الخسارة بهذه القضية.

من جهة أخرى، هناك اتجاه ثالث يدعو إلى الربط بين المسألتين في كل ما من شأنه أن يعود بالنفع على القضية الفلسطينية، وبخاصة ما يتعلق بعقد مؤتمر دولي للسلام وبالمفاوضات السياسية وتطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتجنب سلبيات هذا الربط كلما كان ذلك ممكناً، وبخاصة ما يتعلق بمحاولات ربط الجانب الفلسطيني بالمحاور الإقليمية (محور سوريا – إيران)، ولكن التساؤل الأساسي هنا هو حول مدى قدرة الجانب الفلسطيني بالتحكم في الموضوع من حيث الربط أو عدم الربط.

وثيقة الوفاق الوطني: تقييم الأداء والإنجازات

مقدمة

بعد أن مضى على التوقيع على وثيقة الوفاق الوطني ما يزيد على الشهرين، ظلت هذه الوثيقة تراوح مكانها على الرغم من الإعلان بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١١ عن التوصل إلى اتفاق بشأن محددات تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، التي تعد أحد أهم البنود التي تضمنتها وثيقة الوفاق الوطني، فلم يحدث أي تقدم يذكر بشأن عناصر الوثيقة الأخرى، وبخاصة تلك المتعلقة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها، والمحافظة على مؤسسات السلطة الوطنية، وإصلاح الأجهزة الأمنية، ووقف الفلتان الأمني.

ويأتي هذا الجمود في ظل ظروف فلسطينية غاية في الصعوبة، وصلت إلى أعتاب الانهيار الكامل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً، وعزلة إقليمية ودولية، وتراجع للقضية الفلسطينية إلى أدنى الأولويات على الساحة الدولية، وانهيار للمؤسسات العامة، واتساع الهوة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي يتطلب معالجة سريعة لما قد ينتج عن ذلك من آثار سلبية على قدرة الشعب الفلسطيني على مواجهة الاحتلال، وزيادة حجم الثمن الذي يجب دفعه يوماً بعد يوم.

إن عدم وضع ما تضمنته وثيقة الوفاق الوطني موضع التطبيق على الرغم من كل المخاطر التي تهدد الوجود الفلسطيني يعود إلى مجموعة من الأسباب، يأتي في مقدمتها غياب الإرادة السياسية لدى صانع القرار في القوى الفلسطينية الرئيسية للوصول إلى صيغة عمل مشتركة لإدارة السلطة الوطنية ومؤسساتها، وهو ما يبدو بوضوح في اختلاف التفسيرات لما تضمنته الوثيقة، وعلى آليات تطبيقها على الرغم من الاتفاق على الوثيقة والتوقيع عليها بين تلك القوى.

ويطرح هذا الوضع المتأزم على الساحة الفلسطينية العديد من التساؤلات حول الخيارات المطروحة فلسطينياً، وإمكانيات تطبيق بنود وثيقة الوفاق الوطني؟ والمحددات التي تعوق هذا التنفيذ، وسبل تجاوزها؟ وهو ما يمكن تناوله فيما يلي:

١. إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية

شكَّل الاتفاق بين الفصائل الفلسطينية على تطوير منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها باعتبارها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وانضمام القوى الفلسطينية التي تعمل خارج إطارها إليها، أحد البنود المهمة التي تضمنها اتفاق القاهرة في آذار ٢٠٠٥، وكذلك في وثيقة الوفاق الوطني في آذار ٢٠٠٦، ويتطلب ذلك قيام الرئيس محمود عباس بدعوة لجنة عليا لإصلاح المنظمة تضم أعضاء اللجنة التنفيذية، والأمناء العامين للفصائل، ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وعدداً من الشخصيات المستقلة، للعمل على وضع الآليات لاختيار مجلس وطني فلسطيني جديد يتولى اختيار قيادة وطنية موحدة للشعب الفلسطيني قبل نهاية العام ٢٠٠٦.

وعلى الرغم من مرور ما يزيد على سنة ونصف على اتفاق القاهرة، وشهور عدة على وثيقة الوفاق الوطني، فإنه لم يتم اتخاذ أية خطوات جدية في موضوع تفعيل منظمة التحرير، وهو ما يعيده البعض إلى تغليب المصالح الفئوية على حساب المصلحة الوطنية، وصعوبة تشكيل اللجنة العليا، وتمثيل القوى المختلفة فيها، وبخاصة بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة التي فازت فيها حركة "حماس" بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، إذ يعتقد البعض أن نتائج هذه الانتخابات أدت إلى رفع "حماس" سقف مطالبها بخصوص حجم التمثيل في المنظمة، وأصبح خطاب الحركة يدعو إلى إعادة بناء منظمة التحرير على أسس جديدة تراعي التطورات على الأرض، بعد أن كان اتفاق القاهرة يدعو إلى تطوير المنظمة وتفعيلها.

وهناك من يرى أن تشكيل قيادة وطنية موحدة من خلال تطوير منظمة التحرير وتفعيلها قد يتطلب شهوراً عدة حتى يتم التوصل إلى اتفاق على تشكيل اللجنة العليا، والعضوية فيها، والاتفاق على آليات تشكيل المجلس الوطني الجديد، وتنفيذ هذه الإجراءات، وأخيراً قيام المجلس باختيار القيادة الوطنية الموحدة، ولا يمكن تجميد الوضع الفلسطيني المتأزم أصلاً كل ذلك الوقت، ومن ثم فإن الحل يكمن وفقاً لهذا الاتجاه في ترميم القيادة الحالية لمنظمة التحرير إلى أن يتم تطوير المنظمة وتفعيلها عبر اللجنة العليا، وأن يجري ذلك من خلال توسيع اللجنة التنفيذية للمنظمة، لتشمل رئيس المجلس التشريعي، ورئيس مجلس الوزراء –وكلاهما من حركة "حماس"– إضافة إلى ممثل عن "حماس" وآخر عن حركة الجهاد الإسلامي.

ويمثل هذا الحل المؤقت وفقاً لمؤيديه حلاً منصفاً، ولا يثير أية إشكاليات، وبخاصة أن العرف السائد في عمل اللجنة التنفيذية لا يعتمد التصويت كآلية لاتخاذ القرارات، وإنما يتم ذلك عبر آلية التوافق.

٢. تشكيل حكومة الوحدة الوطنية

تضمنت وثيقة الوفاق الوطني النص على تشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس يضمن مشاركة الكتل البرلمانية كافة، وعلى قاعدة هذه الوثيقة وبرنامج سياسي مشترك، وهناك إجماع بين مختلف القوى الفلسطينية على أن مثل هذه الحكومة يمكن أن تشكل مخرجاً للوضع الفلسطيني الذي يشهد استقطاباً حاداً بين التيارين الأساسيين على الساحة الفلسطينية ("فتح" و"حماس").

ويثور جدل كبير حول مدى صلاحية وثيقة الوفاق الوطني كبرنامج سياسي لحكومة الوحدة الوطنية، فالبعض يرى أن هذه الوثيقة لا تصلح لذلك، وهي تمثل خطة سياسية يمكن أن ينبثق عنها برنامج سياسي، وهو ما نصت عليه الوثيقة ذاتها، كما أن بعض بنود الوثيقة يمكن أن تشكل المحددات السياسية لبرنامج الحكومة المنتظرة، ولكنها تحتاج إلى شيء من التوضيح، وهي تلك البنود المتعلقة بالشرعية العربية التي يقصد بها (مبادرة السلام العربية)، وأن تتولى منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة مسؤولية المفاوضات مع إسرائيل على قاعدة ما نصت عليه وثيقة الوفاق من الشرعية الدولية (حل الدولتين، دولة فلسطينية في حدود العام ١٩٦٧)، وأخيراً الاعتراف بالالتزامات التي ارتبطت بها منظمة التحرير.

وهناك اتجاه آخر يرى أن وثيقة الوفاق يمكن أن تشكل برنامجاً سياسياً لحكومة الوحدة الوطنية، وهو برنامج الحد الأدنى الذي توافقت عليه كل القوى الفلسطينية، ويأخذ بالاعتبار كل المتغيرات على الساحة الفلسطينية، كما يتضمن كل المحددات السياسية لعمل حكومة الوحدة، وإنه لا يمكن الوصول إلى أكثر من ذلك في ظل الوضع الحالي.

ويسود اتجاه عام غير متفائل من نجاح جهود تشكيل حكومة الوحدة الوطنية لوجود عدد كبير من المعوقات التي تحول دون ذلك، ويأتي في مقدمتها غياب الإرادة السياسية لدى التيارين الأساسيين "فتح" و"حماس"، وهو ما تشير إليه الظروف التي رافقت طرح وثيقة الوفاق الوطني والموافقة عليها، حيث جاء ذلك تحت ضغط الجمهور، وضغوط التوجه نحو الاستفتاء الشعبي، وكذلك الظروف التي تحيط بعملية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي تجري تحت ضغط الحصار والإضرابات.

كذلك تبرز المعوقات الخارجية التي تتمثل في المواقف المنتظرة من هذه الحكومة إسرائيلياً ودولياً (أمريكية وأوروبية)، ومدى قدرتها على التعامل مع الشروط المطلوبة منها، سواء الاستجابة لها أم الالتفاف عليها.

تضاف إلى ما تقدم، التفاصيل المتعلقة بشكل الحكومة وتوزيع مقاعدها على القوى والكتل البرلمانية، والخلافات التي ستبرز داخل هذه القوى على إشغال المناصب الوزارية.

٣. إجراء انتخابات مبكرة

يطرح البعض إجراء انتخابات مبكرة رئاسية وتشريعية كمخرج أخير للأزمة السياسية الحالية وإنهاء الانقسام الحاد في السلطة بين مؤسسة الرئاسة ومؤسسة مجلس الوزراء والسلطة التشريعية.

إلا أن هذا الخيار يواجه بمجموعة من الصعوبات، من أهمها: أن حركة "حماس" ترى في ذلك انقلاباً على نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة وعلى الحركة، كما أن الانتخابات المبكرة خيار غير عملي في ظل الظروف المحلية والإقليمية والدولية السائدة، فمن غير المتوقع أن توافق إسرائيل والولايات المتحدة على إجرائها بمشاركة حركة "حماس".

إن الخروج من الوضع المتأزم على الساحة الفلسطينية يتطلب تحركاً سريعاً لوضع البنود التي تضمنتها وثيقة الوفاق الوطني موضع التطبيق، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، وإيجاد قيادة وطنية موحدة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإصلاح المؤسسات والأجهزة الأمنية، ووقف الفالتان الأمني.

ونظراً لصعوبة الوضع الفلسطيني، وعدم وجود وقت متاح لتنفيذ الإجراءات التي تتطلبها هذه الحلول الجذرية، وبخاصة تفعيل منظمة التحرير وتطويرها، يبرز مقترح توسيع اللجنة التنفيذية للمنظمة، بحيث يضم إليها ممثلون عن القوى التي توجد خارجها، وعلى وجه التحديد "حماس" والجهاد الإسلامي، بما يضمن تمثيلاً ملائماً لهما، وذلك كحل مؤقت إلى أن يتم التوصل إلى الحل الجذري.

من جهة أخرى، وعلى الرغم من كل الإشكاليات والمعوقات التي تحول دون تشكيل حكومة وحدة وطنية، فإن هناك إجماعاً على أن ذلك يعد المخرج الوحيد للأزمة السياسية والاصطفاف السياسي على الساحة الفلسطينية، حتى لو سارت هذه الحكومة بتثاقل على أن تقوم على أساس برنامج وخطة سياسية قادرة على مواجهة الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، كون البديل لذلك سيكون الانهيار التام، والانزلاق نحو الصدام والحرب الأهلية.

أزمة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية
المبادرات العملية والبدائل المتاحة

مدخل

لم يستمر الشعور بالتفاؤل الذي ساد النخبة السياسية الفلسطينية في أعقاب الإعلان عن التوصل إلى اتفاق حول محددات تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس وزرائه إسماعيل هنية طويلاً، فقد أعقب ذلك مباشرة الكثير من التطورات، كان من أبرزها التصريحات الإعلامية المتبادلة بين طرفي الاتفاق التي أظهرت تراجعاً وعدم التزام بما تضمنه الاتفاق من محددات، وجرت محاولات لإدخال تعديلات عليه، وهو ما حال دون نجاح جهود تشكيل حكومة الوحدة الوطنية حتى تاريخه.

وقد أصاب الشلل شبه التام النظام السياسي الفلسطيني بمؤسساته كافة (الرئاسة، ومجلس الوزراء، والمجلس التشريعي، والقوى الحزبية الفلسطينية، ومؤسسات المجتمع المدني)، وانعكس ذلك في تصاعد الأزمة التي طالت مجمل نواحي الحياة في المجتمع الفلسطيني، وباتت تهدد بنتائج مدمرة على حاضره ومستقبله وقضيته. فالحصار يشل الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وإضراب موظفي القطاع العام بدأ شهره الثاني، ما يعني المس بقطاع التعليم وانهيار الاقتصاد الفلسطيني. كما بدأ الاستقطاب الشديد بين الاتجاهين الأساسيين ("فتح" و"حماس") ينعكس على شكل صدامات مسلحة واقتتال دامٍ في الشوارع، سقط فيه العديد من الضحايا.

"نداء من أجل فلسطين"

أمام هذا الوضع الخطير، تداعت العديد من القوى الوطنية والفكرية لوضع وثيقة بعنوان "نداء من أجل فلسطين"، تتضمن مجموعة من المبادرات العملية للخروج من الأزمة، وتدعو إلى الوقف الفوري والإدانة الصريحة للاقتتال الداخلي، والتحريض علية،

وسحب المسلحين من الشوارع، وتحييد الأجهزة الأمنية عن الصراعات السياسية، كما يحدد الإعلان عدد من الخيارات مرتبة وفقاً للأولوية على النحو التالي:

الخيار الأول: تكثيف الحوار من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس وثيقة الوفاق الوطني ومحددات البرنامج السياسي التي تم الاتفاق عليها بين الرئيس محمود عباس وقادة حركة "حماس"، باعتبارها الخيار الأفضل للخروج من الأزمة الراهنة، مع تحديد سقف زمني لهذا الحوار نهاية شهر رمضان الحالي، وأن يترافق ذلك مع انعقاد اللجنة العليا لتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية.

الخيار الثاني: يتم اللجوء إليه في حالة تعثر الخيار الأول، ويتمثل بـ:

١- الاتفاق على تشكيل حكومة فلسطينية انتقالية من كفاءات مستقلة تمنح شبكة أمان من المجلس التشريعي لمدة عام، وتتولى وضع حد للتدهور الاقتصادي والاجتماعي ومعالجة الفقر والبطالة، وكسر الحصار السياسي والاقتصادي، وضمان تدفق المساعدات الدولية، ومواصلة عملية الإصلاح المالي والإداري.

٢- تشكل منظمة التحرير الفلسطينية المرجعية العليا للسلطة، وتتولى الملف السياسي. تنعقد اللجنة العليا لتفعيل المنظمة التي تم التوصل إليها في اتفاق القاهرة، (والمكونة من الرئيس محمود عباس رئيساً، وعضوية رئيس المجلس الوطني، وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، والأمناء العامين للفصائل، وعدد من الشخصيات المستقلة)، والعمل على تطوير المنظمة على أساس انتخاب مجلس وطني جديد على قاعدة التمثيل النسبي الكامل.

٣- وضع خطة وطنية لإنهاء حالة الفلتان الأمني وفوضى السلاح، وإصلاح الأجهزة الأمنية، وضمان سيادة القانون، وتحقيق العدالة والأمان للمواطنين، بالتعاون بين الحكومة والرئاسة، وبمشاركة كل الأجهزة الأمنية، وبدعم القوى السياسية والمجلس التشريعي.

٤- تكريس الفترة الانتقالية لتعزيز حوار هادئ بعيداً عن التوتر والاستقطاب بهدف الاتفاق على آليات تطبيق ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني.

وتترافق هذه المبادرات مع خلق رأي عام داعم ومساند من جهة، وضاغط على الاتجاهين الرئيسين ("فتح" و"حماس") لقبولها وضمان تحقيقها من جهة أخرى.

وتثير المبادرات العملية التي تضمنها النداء عدداً من التساؤلات التي لا بد من الإجابة عنها لتعزيز ما تضمنه من بدائل، وهذه الأسئلة هي:

- هل الخيار الأفضل فعلاً حكومة وحدة وطنية أم حكومة من المستقلين أم حكومة توافق وطني؟
- هل يجب تركيز الحوار على نوع الحكومة المراد تشكيلها أم التركيز على مضمون برنامجها بغض النظر عن شكل الحكومة؟
- هل ينبغي تفعيل اللجنة العليا لتطوير منظمة التحرير والسير باتجاه تنفيذ اتفاق القاهرة وتكليفها متابعة ملف المفاوضات، أم تشكيل لجنة مرجعية للمفاوضات تكون ممثلة لكل القوى على الساحة الفلسطينية، وذلك في إطار مؤسسات منظمة التحرير بمسؤولية رئيس اللجنة التنفيذية؟

وفيما يلي نقاش لهذه الأسئلة ومحاولة للإجابة عنها:

حكومة وحدة وطنية أم حكومة من المستقلين بديلاً عن حكومة "حماس"؟

مما لا شك فيه أن هناك توجهاً عاماً بتفضيل خيار حكومة الوحدة الوطنية على سائر الخيارات الأخرى على الرغم من وجود إدراك عام أيضاً بأن فرص وضع هذا الخيار موضع التطبيق تتضاءل يوماً بعد يوم، إلا أن هذا الخيار يتمتع بمزايا أهمها:

- إنه قبل من كل الأطراف، وبخاصة "حماس" و"فتح" من حيث المبدأ.
- إن الحوار حوله قطع أشواطاً طويلة، وتم التوصل فيها إلى نهايات البرنامج (وثيقة المحددات)، إضافة إلى الفاصل في شكل الحكومة ودور الأطراف الرئيسية فيها.
- إنه يلقى دعماً شعبياً، ويلتف حوله رأي عام مؤيد، كما أن من السهولة حشد الجهود حوله للضغط على الفرقاء.
- إن تبنيه يعني البدء بتطبيق بنود وثيقة الوفاق الوطني، ومقدمة لوضع بنودها الأخرى موضع التنفيذ.
- إن خيار حكومة الوحدة الوطنية على أساس ما تم التوصل إليه من محددات للبرنامج السياسي لهذه الحكومة يشكل أرضية للتعامل الواقعي مع المطالب الدولية، فهو لا يعني الخضوع أو القبول التام لشروط الرباعية، ولا يعني إدارة الظهر لها أو رفضها بشكل مطلق، وإنما يمكن من الالتفاف عليها.
- إنه يقدم فرصة لإنهاء الحصار الاقتصادي والسياسي على الشعب الفلسطيني، وبخاصة مع ما برز من مواقف دولية أولية تشير إلى الاستعداد للتعامل بإيجابية مع هذا الخيار.

وعلى الرغم من كل المزايا السابقة لخيار حكومة الوحدة الوطنية، فإن هناك معوقات تحول دون اعتماده، ومن أبرزها:

- إن هذا الخيار يمثل حلاً طويل المدى وليس حلاً مؤقتاً كما هو الحال في الخيار الثاني (حكومة المستقلين).
- صعوبة الاتفاق على برنامج سياسي تفصيلي وواضح لهذه الحكومة يلقى الموافقة من كل القوى، ويلقى في الوقت ذاته قبولاً لدى المجتمع الدولي، ويجمع تأسيس موقف يصلح البناء عليه في خطة تحرك سياسي فعال، مع المحافظة على مبدأ الحق في المقاومة.
- من الصعوبة أن تستطيع "حماس" بلورة برنامج سياسي واضح ليس بالضرورة أن يلبي الشروط الدولية، ولكنه قادر على فك الإجماع الدولي مع الموقف الأوروبي بشأن الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني. ويبدو ذلك واضحاً في تردد الحركة في المواقف النهائية على بعض المحددات؛ مثل الموافقة على المبادرة العربية.
- كذلك، فإن استمرار الحوار حول تشكيل هذه الحكومة ليس مفتوحاً إلى ما لا نهاية في ظل صعوبة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وخطورة الانزلاق في حالة الاقتتال الداخلي.

أما ما يتعلق بالخيار الثاني (حكومة المستقلين)، فهو خيار يتطلب توافقاً وطنياً عاماً، والتفافاً جماهيرياً واسعاً حوله. وإذا ما تم التوافق عليه، فإنه سيشكل مخرجاً عملياً لحالة بقاء بعض التناقضات بين القوى الوطنية حول حكومة الوحدة الوطنية، ويشكل في الوقت ذاته أقل الضرر الذي يمكن أن تراه حركة "حماس"؛ لأنها بهذا الخيار تحتفظ بموقفها السياسي الرافض للاعتراف الضمني بإسرائيل، وتحميل ذلك للحكومة الوطنية، وتمارس دورها كمرجعية ومراقبة على سلوك الحكومة، من خلال حجب الثقة عنها بما تتمتع به من أغلبية في المجلس.

كما يمثل هذا الخيار فرصة هدنة مؤقتة في الصراع الجاري بين "حماس" و"فتح"، ويوقف الانزلاق نحو الاقتتال الداخلي الذي ستجد جميع الأطراف نفسها في أتونه، ويعطي الجمهور العام فرصة لالتقاط الأنفاس سياسياً واقتصادياً، ويمهد لاعتماد موقف سياسي فلسطيني عند أي تحرك سياسي مقبل باتجاه القضية الفلسطينية الذي قد تتهرب إسرائيل من التزاماتها بشأنه، والتحجج بعدم جاهزية الجانب الفلسطيني واستعداده، وهو ما سيلحق ضررا بالقضية الفلسطينية.

وعلى الرغم من المزايا السابقة لهذا الخيار (حكومة المستقلين)، فإن هناك محددات لهذا الخيار، من أبرزها:

- إن هذا الخيار لا يلقى قبولاً من حركة "حماس" حتى الآن قبل تعزيز دورها في منظمة التحرير، وضمان فك الحصار عنها كحركة بجانب الحكومة. ومن ثم، فإن هذا الخيار لن يحل موضوع الصراع المحتدم على السلطة بين "حماس" و"فتح" في مجالاته الأخرى غير موضوع مجلس الوزراء.
- من جهة أخرى، تبقى مشكلة البرنامج السياسي للحكومة قائمة، فمن غير المتوقع أن توافق "حماس" على حكومة يستجيب برنامجها بمبادئ قد تفسرها "حماس" باعتبارها خضوعاً لشروط الرباعية الدولية.
- ومن ثم، فإن هناك من يرى أن الحديث يجب أن يكون عن حكومة توافق وطني بغض النظر عن كونها حكومة وحدة وطنية أم حكومة مستقلين.

لجنة عليا لتفعيل المنظمة أم لجنة مرجعية للمفاوضات

يتكرر في كل الوثائق التي تم التوافق عليها بين القوى والفصائل الفلسطينية التأكيد على ضرورة تطوير منظمة التحرير، وذلك عبر تفعيل اللجنة العليا التي تم التوافق عليها في حوار القاهرة في آذار ٢٠٠٥.

ولما كان العامل الأساسي في تفعيل المنظمة يتمثل في تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، فإن هناك جدلاً حول الآليات التي ينبغي اتباعها في هذا المجال، فإجراء انتخابات للمجلس الوطني يتطلب اتفاقاً على الإجراءات والآليات، وهو ما يحتاج إلى سنة على الأقل، كما أن إعادة تشكيل المجلس الوطني من خلال أسلوب المحاصصة أمر غير ممكن؛ لأن "حماس" تطالب بـ ٤٠-٦٠٪ من عضوية هذا المجلس، وهو ما لا يمكن قبوله من الفصائل الأخرى، وعليه فإن هناك حاجة إلى التوصل إلى صيغة عملية متفق عليها لإشراك "حماس" في منظمة التحرير الفلسطينية، وبشكل لا يمس بالشرعيات والمؤسسات القائمة (اللجنة المركزية، اللجنة التنفيذية، المجلس الوطني، القيادة الفلسطينية).

ومن أبرز الخيارات المطروحة في هذا المجال، إشراك "حماس" في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير من خلال مشاركة رئيس الوزراء ورئيس المجلس التشريعي وممثل عن "حماس" وآخر عن الجهاد الإسلامي في هذه اللجنة، ويضمن ذلك لـ"حماس" الثقل نفسه الذي تتمتع به "فتح" في هذه اللجنة، وبخاصة أن اتخاذ القرارات فيها يتم بالتوافق.

ولكن المشكلة تكمن من وجهة نظر البعض في كون "حماس" لا تود أن يكون لها دور في المنظمة، وإنما ترغب في الإمساك والتحكم بها وإعادة تشكيلها على أساس نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة، بل إن هناك من يرى أن مشروع "حماس" أخطر من ذلك كثيراً؛ كونه مشروع إبدال وليس مشروع شراكة، وإن الموقف النهائي لـ"حماس" مرهون بتوازن القوى داخلها بين تيارات ثلاثة (تيار دمشق المتشدد الذي لا يريد بقاء السلطة أصلاً، وتيار غزة الذي يسعى إلى توافق على أساس هيمنة برنامج "حماس"، وتيار الضفة الذي يرى مدى خطورة الوضع ويود التوصل إلى حلول توافقية بشأنها).

أما البديل الثاني المطروح، فهو تشكيل لجنة مرجعية للمفاوضات تتمثل فيها كل القوى والفصائل الفلسطينية، وقد كان ذلك البند الثامن والأخير الذي تضمنته وثيقة المحددات، والذي طلبت "حماس" من الرئيس محمود عباس شطبه من الوثيقة بعد أن وافقت عليه.

فهذا الخيار يضمن المسؤولية الجماعية عن المفاوضات كضمانة للمحافظة على الثوابت الوطنية، ويحول دون تنصل أي فصيل من مسؤولياته في هذا المجال. إلا أن موقف "حماس" من هذا الخيار أصبح واضحاً بعد أن عادت وطالبت بشطب هذا البند من وثيقة المحددات. ولكن سبق لـ"حماس" أن وافقت في أكثر من مناسبة على إعطاء الرئيس عباس حق التفاوض، على أن يتم إقرار النتائج بواسطة المجلس الوطني الجديد أو استفتاء عام.

الرأي العام الضاغط وسيلة للخروج من ألازمة

إن الاستقطاب الحاد الذي يشهده المجتمع الفلسطيني بين حركتي "فتح" و"حماس" يتطلب تدخلاً جماهيرياً واسعاً لإخراج الصراع من إطار هذا الاستقطاب. ويتطلب خلق الرأي العام داعماً لأي من البدائل العملية السابقة، يحمل مختلف القوى الأخرى على الساحة الفلسطينية، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني، المسؤولية لدفع الأطراف نحو الحوار، من أجل التوصل إلى اتفاق على قواسم سياسية مشتركة، وإيجاد آليات عملية تمنع الاقتتال الداخلي. ويتطلب إيجاد حركة جماهيرية ضاغطة مخاطبة الشارع عبر كل الوسائل الممكنة من ندوات إعلامية، ولقاءات جماهيرية، وتثقيف، وتوعية حزبية، للتعريف بمختلف التطورات على الساحة الفلسطينية والخيارات العملية للخروج من ألازمة.

إن التطورات المتسارعة التي تشهدها الساحة الفلسطينية، واستحضار كل العناصر التي تمثل الوصفة للاقتتال الداخلي، يتطلبان تحركاً سريعاً من مختلف القوى الوطنية والاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية لوضع مبادرات عملية للخروج من هذه الأزمة.

وقد حدد "النداء من أجل فلسطين" مجموعة من هذه المبادرات، بدءاً بخيار حكومة الوحدة الوطنية كخيار مفضل وله الأولوية على الخيارات الأخرى، على أن يكون محدداً بسقف زمني، ثم خيار حكومة المستقلين الانتقالية، مع اضطلاع منظمة التحرير بمتابعة الملف السياسي، ووضع حد للفلتان الأمني.

وعلى الرغم من وجود اختلاف في وجهات النظر حول الخيار الأمثل، فإن الأمر الأهم هو الوصفة أو البديل العملي الذي يمنع الانزلاق نحو الاقتتال الداخلي، ويعالج القضايا الملحة للمجتمع الفلسطيني، وهو ما يتطلب حشد كل الجهود من القوى الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني لتحريك الشارع، وممارسة الضغط على الفرقاء، للخروج من حالة الاستقطاب الحاد بين حركتي "فتح" و"حماس"، ودفعهما للتوافق على آلية أو بديل ينهي الأزمة القائمة.